الفصل الخامس

تكامل منهجية البحث السياسي والاعلامى

توطئة :

ان اصطلاح System Politique فى الغرب يقابله فى العربية « النسق السياسى » بما يوحى إليه ذلك من فكرة الانتظام الآلى « الميكانيكى » فى ميكانيكا السياسة ، أى تلك تصور الحالة التى تسير عليها المؤسسات السياسية - كما سيأتى تفصيل ذلك فى موضع لاحق - ليس من خلال القواعد الدستورية - وانما من خلال مدى تأثرها بالقوى الاجتماعية الفعلية . ويرى الدكتور محمد طه بدوى ان قوى الواقع الاجتماعى هى بمثابة المحرك للمؤسسات السياسية بما يتوافر لهذا القوى من السلطة العليا فى الجماعة والتى تؤثر فى الواقع وتحركه وسوف تتعرض فى تفصيل غير قليل لشرح اطلاحات مثل « الضبط » ، « التحكم الآلى » ديناميكية النظام السياسي أى بما يتسم به النظام بشأن العلاقات بين مؤسساته الرسمية والقوى الاجتماعية من آليه « ديناميكية » حيث اقتبس س.ب فارما - وهو عالم السياسة الهندى الذى ذاعت بحوثة ودراساته فى التحليل الساسى المعاصر من ثنايا تجاربه واتصاله بأقطاب علماء النظرية السياسية المعاصرين أمثال مايكل أو كشوط وكارل بوبر وأشفيا برلين ، والعديد من الباحثين الذين غلبت على كتاباتهم ومناقشاتهم فى شرح النظرية العامة للمعرفة السياسية بمفهومها الكلاسيكى غير ان فارما بذل جهداً مضنيا لتفسير اراء السلوكيين محاولا التوفيق بين المنهجين بعين ناقدة ، ولس ظهور علم السياسة فى ثوب جديد ، وضيق الهوة بين تعارض الآراء حول تنظير السياسة فى موائمة وتنسيق بين

الحقائق والقيم والاحاسيس والدوافع من ثنايا تحليل نقدى رائع لآراء ديفيد إيستون وهارولد لاسويل وكابلان ودويتش وسيمون وآبتر والموند وآخرين .

استحداث استخدام النماذج والمحاكاة :

يقصد بالنموذج بناء فكري يمكن أن يمثل المواقف الاجتماعية والمادية ، ويمكن أن تكون هذه المواقف حقيقية أو افتراضية . وهكذا فان النموذج يعبر عن المثل الاعلى المراد تحقيقه ، أو النمط الذي يرجى اتباعه . وقد أنشأ أفلاطون ، على طريقته ، نموذجا لدولة مثالية ، كما اعطانا أرسطو نماذج لدساتير يمكن أن تلائم مختلف المجتمعات في مراحل مختلفة من النمو ، ولكن عندما نستخدم المصطلح في النظرية السياسية الحديثة ، فاننا نحاول أن نبعد عنه دلائل القيم الاجتماعية . واننا نعامل النماذج كبنيات فكرية عادية أو أطر ذات طبيعة صارمة ، يمكن أن تساعدنا في تنظيم مجريات تفكيرنا الأساسية وفي توجيه أبحاثنا . وقد يشمل النموذج على العديد من التقسيمات ، والفروض ، والمسلمات والمفاهيم التي تساعد تصنيف البيانات التي تقوم بجمعها خلال البحث ، ثم نحلل البيانات المرتبة ونحدد العلاقة بين مجموعة من البيانات وأخري ، وقد يمكن التعبير عن النموذج بالكلام أو الجداول أو الرسوم ، وثمة تطور نسبي حديث ظهر في العلوم الاجتماعية يتعلق بالنمو المتزايد في استخدام النماذج الرياضية . والنموذج الجيد ، سواء كان رياضيا أو غير ذلك ، هو الذي يساعدنا على فهم الظاهرة التي نكون بصددها . واذا لم يساعدنا النموذج ، فانه يتحتم رفضه ، أو تغييره ، أو اعادة صياغته وتأسيسا – على ذلك – فانه يمكن اعتبار النموذج صالحا ، لا لانه يمثل الحقيقة تمثيلا صادقا – وهذا شيء نادر الحدوث – ولكن لكونه قادراً على اقتراح أساليب وطرق مختلفة لدراسة المشكلة أو توفير تبصرات نافعة .

والمحاكاة Simulation عبارة عن محاولة لآختبار المظاهر المختارة من النظام ، سواء كان ذلك في معمل أو موقف تجريبي ، وسواء كانت هذه المظاهر حقيقة أو

افتراضية ، ولكون السلوك السياسي ظاهرة شديدة التعقيد في كل الظروف ، فلا يمكن محاكاته . الا في مواقف متعلقة بجماعات صغيرة ، ومن ثم يجب تبسيطه أو تخفيضه من أجل امكانية محاكاته ، ويمقتضى ذلك النظام ، قامت محاولة لترجمة موقف تخيلي يشارك فيه البشر ويتقمصون أدوارا مختلفة ويحاولون أن يتصرفوا تجاه موقف معين كما يتصرف المسئولون الحقيقيون . وان المواقف المختارة تتعلق بنظرية القرار . أو تحركات الجماعة . ولا يتحتم أن تتم المحاكاة دائما بمساعدة أشخاص حقيقيين . إذ يمكن تجربتها بمساعدة العقول الالكترونية كذلك . والنشاط الالكتروني ذات الملامح الخاصة . وتتعلق المحاكاة ببيئية الانسان التى تغذى بالمعلومات الضرورية ، وبعض المحاكاة توجد فى ثنايا العمل البشري لذا اقتصرت المحاكاة على البشر . فيمكن أن تترك بعض الأدوار بدون تحديد، ولكن في حالة استخدام الكمبيوتر ، فانه يجب تحديد المتغيرات المتعلقة بالموضوع وكذا قواعد القرار ، تحديداً مفصلاً دقيقاً . والمحاكاة لا تختلف كثيرا عن النموذج ، على الرغم أنه قد يصعب مضاهاتها بنموذج شكلي اذا ما كان يشتمل على عناصر حقيقية . ومن جهة أخرى ، فانه اذا ما نفذت المحاكاة تنفيذا كاملا بواسطة الكمبيوتر ، فلا يوجد ما يمكن تمييزه عن النموذج . إن استخدام النماذج الشكلية ، والمحاكاة والبنيات الرياضية في البحث الساسى في ازدياد مستمر ، فقد أصبحت أعمال هانز سبير ، هارولد جويتزكو ، ريتشارد برودي ، لنكولن بلو مفيلد وآخرين جزاءاً مهما من الأدب المتعلق بهذا الموضوع . واذا ما استخدمت المحاكاة كأداة بحث ، فانها تسمح بمعالجة المتغيرات ، على أساس تجريبي ، في موقف محكوم ، وقد استخدمت المحاكاة بدرجة محددة فى صياغة السياسة كوسيلة لاقتراح بدائل سياسية ممكنة ونتائجها، ولكن لازال الوقت مبكرا لكى نحكم عما إذا كان يمكن أن يتطور إلى إختبار موثوق لاختبار وصياغة النظريات

إن الدافع الأساسي لاستخدام النماذج الشكلية ، والمحاكاة ، والبنيات الرياضية في علم السياسة ، على أي حال ، قد انتقل للسياسة من علم الاقتصاد حيث ظهر كامتداد منطقي لاستخدام مفهوم عالم الاقتصاد . وقد قام علماء الاقتصاد ، أو علماء الاقتصاد وعلماء السياسة ، بتطبيق الرياضيات على علم السياسة بشكل نو قيمة . من خلال جهود روبرت داهل ، وهو عالم سياسة وتشارلز لندبلوم ، وهو عالم اقتصاد ، يعمل نموذج اقتصادي لصنع القرار السياسي ، كما أن أنتوني داونس . عالم الاقتصاد ، قد أعد نموذج السياسة الديمقراطية الشهير أما هربرت سيمون الذي تلقى تدريبا رسميا على الرياضيات فقد ابتكر نموذجا في السلوك الاداري . ومن بين هذه الأعمال ، يستطيع المرء أن يلتقط كتاب انتوني داونس « نظرية اقتصادية في الديمقراطية » كمثال جيد يوضح كلا من مميزات وحدود المدخل . وكعالم اقتصاد ، استطاع داونس بسهولة أن يبدا من الفرض الأساسي أن العاملين أو العناصر العاملة تكون منطقية . وفي الحقيقة . حاول داونس أن ينقل مفهوم رجل الاقتصاد عن « الرجل العاقل » الى المجال السياسي . وقد وافق على اعتبار البيئة ديمقراطية اذا كانت تتمتع بالخواص المعروفة للنظام الديمقراطي الحديث مثل حكومة الحزب الواحد أو الحكومة الائتلافية . والانتخابات الدورية . حق التصويت للبالغين . صوت واحد لكل رجل. اشراف الأحزاب على الانتخابات . حكومة الاغلبية ... الخ . وقد توقع داونس أن يتصرف الأفراد والجماعات بطريقة محددة . كان يرى أن الأحزاب السياسية ، عبارة عن جماعات من الأشخاص تبحث عن وظيفة من خلال الانتخابات ويتفقون تماماً على اهدافهم وأن الهدف كان الحصول على السلطة . أو اعادة إنتخاب القائمين في السلطة . وقد كان مفترضا أن كل شخص عاقل وأناني في نفس الوقت وأن كل أعضاء الأحزاب السياسية يسعون للسلطة لأغراض أنانية وليس لاغراض تتسق ومصالح الغير . واذا حققوا أي شيء للصالح العام . فيمكن التغاضي عنه كناتج جانبي عارض لمتابعة المرء لاغراضه الأنانية . وحيث أن صاحب الصوت الفرد كذلك ، يتصرف

بمنطق كما تفعل الاحزاب السياسية ، لتحقيق أهدافه الذاتية فانه يعرف أنه لا يوجد حزب من الأحزاب يفى بوعده . وهذا يبعث عنصراً من الشك في الانتخابات ، مما يؤدي الى التنافس على النفوذ ، وعناصر المواصلة والدعاية ، وحتى اعتماد على المباديء والايديولوجيات من جانب الاحزاب السياسية التي تتولى الاشراف على الانتخابات . وما يحاول داونس أن يفعله هو أن يدخل ملاحظات شائعة في النظام الرياضي ، برغم أنه لا يمكن انكار أن عددا من المشاكل الرئيسية قد أبرزت في العملية التي يمكن أن يجري عليها مزيد من البحث ، وقد أصبح نموذج داونس مرشدا لعدد من الدراسات في العلوم السياسية في العقود الماضية حيث يفضل أن تسبق مناقشة بعض النماذج المحددة والنظريات المبنية على النماذج ببعض الملاحظات الآتية :

أولا : صعوبة عمل نماذج رياضية فى علم السياسة :

هناك مشكلة عمل نماذج منطقية أو رياضية في عالم السياسة وكذا بعض المصاعب المتعلقة بها . ولكى ينجز نموذج منطقى أو رياضى فان هذه مهمة عالم الرياضة أو عالم المنطق، وكل ما يستطيع عالم الاجتماع عمله هو ان يحاول تطبيق هذه النماذج في صورة استقصاء . واذا ما أراد عالم السياسة أن يصيغ نموذجا . فانه يكون في مواقع كمن يحاول ان يقوم بمهمة عالم الرياضة أو عالم المنطق . وهنا أيضاً ، كما حدث في علم الاحصاء في وقت ما ، تثور مسألة التدريب المطلوب . واذا ما طبقت النماذج الرياضية على الدراسات السياسية . فان أول سؤال يثور هو أن يكون النموذج ملائما للاستقصاء المقصود ، ولكن من يقرر مسألة الملاءمة ؟ هل يلجأ عالم السياسة لعالم الرياضة البحتة لكل يطور له النموذج المناسب . أم يقوم بنفسه بغرس المهارة اللازمة لصياغة النماذج الرياضية ؟ واذا ما لجأ لعالم الرياضة ، فهل ينتظر من علم الرياضة أن يحسم مسألة ملاءمة النموذج لدراسة سياسية معينة ؟ واذا توقعنا أن

يكون عالم الرياضة قادرا على تقرير ملائمة النموذج للدراسات السياسية ، وأن عالم السياسة يكون في موقف يسمح له بصياغة نماذج رياضية بالغة التعقيد ، أفلا نكون نفس الرجل ؟ غير أنه توجد العديد من الصعوبات امام ذلك وأهمها صعوبة إحتمال تتعلق بصياغة تتنبأ بدرجة عالية من الكفاءة في مجالين مختلفين من مجالات الاستقصاء من النماذج الرياضية من جانب علماء السياسة .

ثانياً: صعوبة تطبيق النموذج الرياضى على الظواهر السياسية :

هناك صعوبة تطبيق النموذج المنطقي أو الرياضى الشكلي على الظواهر السياسية المجردة . فالنموذج اما يكون بناءاً متسقا متكاملا يرتفع عضويا من علم الرياضة أو بناءا منطقياً يصاغ لأغراض خاصة . ولكن مهما كانت طبيعة النموذج، فان تطبيقه يرتبط بصعوبات موجودة ، صعوبات تتعلق بالطريقة وصعوبات فعلية .

ولا يقتصر معنى التطبيق على مجرد وضع البيانات في مجموعة من التصنيفات التي يعرضها الباحث لكي تعطي مجموعة من العلاقات المنطقية . وفي مجرد صياغة النماذج ومعالجتها . حيث يعتمد التطبيق الصحيح للنموذج على النهاية حيث يكون للاستقصاء السياسي غرض ما وهذا الغرض بالتحديد ليس الاستقصاء السياسي على (أ) خواص النموذج و(ب) نوع البيانات التى تم جمعها . ولكن فوق كل ذلك ، على (ج) الغرض من الاستقصاء . وهناك عدة طرق لتطبيق النموذج وقد لا يكون ممكنا لكل منها أن يخدم نفس الغرض بنفس الدرجة .

ثالثاً: صعوبات تتعلق بالاساليب المستخدمة :

وحتى لو استطعنا صياغة وتطبيق النموذج على الاستقصاءات السياسية ، فان عددا من الصعوبات العملية والصعوبات المتعلقة بالاسلوب تظهر ، وقد يكون ممكنا أن تستخدم الاساليب الرياضية والمنطقية في تناول العلاقات المتداخلة بين أشياء محددة ،

تنصرف بطرق محددة - ومن ثم فان قوة الاسلوب تعتمد على الدقة التي يحدد بها السلوك . ولكن ذلك قد لا يكون ممكنا في البحوث السياسية . وهناك خلاف أساسي في المدخل بين استخدام عالم الرياضيات لهذا النموذج واستخدام العالم الاجتماعي لنفس النموذج فعالم الرياضيات يبحث عن بناء جيد : « هل هو نموذج جيد » ؟ ، - وتعتمد اجابته على المعايير المستخدمة في مجاله لتحديد النماذج . ولكن في العلوم الاجتماعية يكون السؤال الرئيسي : « هل هذا النموذج ملائم للغرض » ؟ وتكون معايير هذا السؤال ما اذا كان النموذج سيحقق الغرض الذي يدور بخلد عالم الاجتماع . واذا كان كذلك ، فلاي مدى ، ان الغرض من الاستطلاع هو المحدد الاساسي لقيمة أي نموذج معين في العلوم الاجتماعية . فالنموذج في العلوم الاجتماعية يجب أن يكون مرتبطا بالاحوال التجريبية . ولاستخدام النموذج استخداما نافعا ينبغي أن يكون عالم الاجتماع متمكنا من (١) خواص النموذج بالاضافة الى (٢) الاحوال التجريبية التي يطبق عليها النموذج . وان ملائمة النموذج للغرض الذي يطبق عليه أهم بالنسبة لعلم الاجتماع من تعقيد النموذج .

رابعا: النموذج الشكلي ليس بديلا عن النظرية :

نعود ونتساءل . لأي مدى يمكن أن يكون استخدام النماذج الشكلية مفيدا لفهم العمليات السياسية . والنموذج الشكلي ليس بديلا عن النظرية ، فليس من وظيفة النموذج ان يشرح أو يقيم . فتلك وظيفة النظرية وكل ما يمكن أن يؤديه النموذج الشكلي هو أن يساعد في عملية التفسير والتقييم . ويقترح الطرق التي تتفاعل العناصر عن طريقها . واذا ما انقصت الأسئلة التجريبية لتصبح مصطلحات تعطيها شكلية ، فان نفس العملية التي تؤدي لذلك تساعد على توضيح المشكلة لدرجة معينة . وفي الحالات التي يتعذر فيها التجريب - ومعظم حالات الاستقصاء السياسي من هذا القبيل - فان النموذج قد تساعد في اختبار الفروض على اقل تقدير لدرجة معينة لذلك.

وأخيراً . تستطيع النماذج أن تقوم بدور في عملية التنبؤ – وهو الدور الذي قامت به بنجاح في علم الاقتصاد وفى علم السياسة أحياناً كما في دراسات الانتخابات – اذا كانت لا تصلح للتفسير . وبهذا المعنى المعنى المحدود ، فان صياغة وتطبيق النماذج قد يكون نافعا . ولكن يجب الا ننسى أن الاعتماد على النماذج بشكل كبير وزيادة التأكيد على أهمية الرموز والشكل المنطقى قد يكون ضارا اذا ماأهمل المحتوى أو المعنى .

المؤسسات السياسية :

هى مجموعة القواعد التى تنظم سلطة الامر فى المجتمع عضويا ووظيفيا، وبمعنى أبسط فان المؤسسة هى منظمة بشرية ، أى مجموعة من أعضاء يقدمون بمجموعة من الوظائف ، ويرى الدكتور محمد طه بدوى عالم السياسة الذائع الصيت فى العالم العربي – أن النظام السياسي بمعنى المؤسسات القائمة فى مجتمع ما ، يقع فى عالم التنظيم الدستورى أو مايسمى بـ « الفن الدستورى » وليس من شأن علم السياسة .

ان لكل مجتمع سياسي تقاليده واعرافه بشأن وسائل تعيين الحاكمين وممارستهم للسلطة – مدونة أو غير مدونة – من ثنايا الدستور ودراسته تتعلق بالقانون الدستورى بمنهجه النمطى .

واصطلاح المؤسسات السياسية مرتبط بواقع المجتمع الحضارى والثقافى والروحى والذى يشكل شخصيته ، وتاسساً على ذلك فان دلالة المؤسسات السياسية لاترتبط بالعلم Science إلا من ثنايا ارتباطها بالواقع الاجتماعى المادى «الحضارى» والمعنوى « الثقافى الروحى » .

فالمؤسسات السياسية لدولةما ، لاتنطوى على دلالة علمية ، وتمكن حقيقتها فى علاقتها بالبيئة « العناصر الحضارية والثقافية والروحية » . وعلم السياسة يتمثل فى تفسير المؤسسات السياسية تفسيراً علمياً ، ولايمكن فهم المؤسسات السياسية للنظم الغربية الا من ثنايا ربط هياكلها العضوية والوظيفية بالايديولوجية القائمة والظروف

التاريخية والمقومات الحضارية والثقافية وفى هذا السباق يسعى علم السياسة عن طريق الملاحظة والمقارنة - إلى تصنيف المؤسسات السياسية فى مجموعة متجانسة فى ضوء اختلاف الحضارات الثقافات وبعد - فان النظم الساسية اما أنها تعنى المؤسسات السياسية بالمعنى السابق ، وهنا تقع دراستها فى الاطار الدستورى ، أو تعنى ارتباطها بالوعاء الاجتماعى القائم ماديا ومعنويا - حضاريا وثقافيا ، وهى هنا تقع فى ثورة أهتمام علم السياسة من ثنايا الملاحظة والمقارنة والافتراض العلمى الذى يعبر عن الأرتباط بنموذج معين للمؤسسات السياسية وبين نوعية حضارية وثقافية معينة بما بعنية ذلك من مؤشرات ومقومات المجتمع فى واقعيه الثقافى والحضارى .

نظريـــة الاتصـــالات

فى إطار التمسك بالتقليد فى علم السياسة الحديث - التقليد الذى يسمح باستعارة مبادىء وأطر مرجعية من مختلف الانظمة الاخرى - فقد طور عدد من الكتاب وخصوصاً كارل ودويتش Deutesh مدخلاً جديداً فى التحليل السياسي في ضوء نظرية الاتصالات وعلم الضبط Sybernetics ونظرية الاتصالات ، كما تسمى ، تنظر الى مهمة الحكومة السياسية بمعنى أنها عملية تحريك وتنسيق الجهود البشرية لتحقيق مجموعة من الاهداف .

ومن خلال هذا الاطار العام ، ينظر الى القرار على أنه الصيغة الرئيسية التي تعبر عنها هذه العملية عن نفسها . وقد يوضح في نفس الوقت أن نظرية الاتصالات أو مدخل الاتصالات يهتم أكثر بصناعة القرار بالمقابلة بالنتائج الفعلية للقرارات . ويتمثل ذلك في التمسك بنموذج علم الضبط الذي يعلق أهمية كبيرة على عمليات التحريك والتنسيق أكثر من النتيجة . وحقيقة أن التاكيد ينصب على عملية التحريك تلك . فان ذلك يعتبر عاملاً مساعداً للحركة بمعنى أن المدخل يهتم بمشاكل الحركة . وان تدفق المعلومات الذي يربط التحريك بالحركة . يشكل الوحدة الرئيسية للتحليل .

وتؤكد نظرية الاتصالات على النماذج الفاعلة التي تستخدم في مجال الهندسة . وفي الحقيقة ، تبدأ المناقشة لنظرية الاتصالات بالتمييز بين هندسة الاتصالات وهندسة القوى . ففي هندسة القوى . كما يوضح دويتس ، تكون التغييرات نسبية تقريبا مع الطاقة المحولة .

وفي هندسة الاتصالات . من جهة أخرى . فان تحويل كمية صغيرة من الطاقة في نمط معتمد نسبيا يمكن أن يحدث تغييرا كبيرا في « المستقبل » « للرسالة » ، وهي تغيرات لا تعتبر متناسبة بأي شكل مع كمية الطاقة المنطقية . وتؤكد نظرية الاتصالات على التغيير . ويحدث التغيير عن طريق الطاقة . ولكن المعلومات هي التي تحدث التغيير في المستقبل المناسب والتي يمكن مقارنتها بالمعلومات اللازمة لتحويل البندقية نحو هدف معين . وعلى هذا ، فليس الشيء الهام هو كمية الطاقة اللازمة لحمل الاشارة ولكن العمل الناتج وعلاقته بالجهاز البديل المتاح لقناة الاتصال التي تستخدم لنقل المعلومات . وقد عرف دويتش المعلومات بأنها توزيع منمط أو علاقة منمطة بين الأحداث . ويشهد بالتصوير والتليفزيون حيث يكون ضوء الشمس والحاسية على الشريحة الفوتغرافية في حالة ما أو الرقعات الكهربائية في الكامل ، وموجات وشاشة التليفزيون في الحالة الاخرى هي التي تشكل قناة الاتصال .

المفاهيم الرئيسية للنظرية

اولا: الحكومة جهاز لصنع القرارات :

تعامل نظرية الاتصالات الحكومة على أنها جهاز لصنع القرارات المبنية على تدفق المعلومات . ويمكن أن يفهم ذلك بطريقة أفضل بمحاولة التعرف على بعض المفاهيم الرئيسية للنظرية . وفي الاساس يوجد نوعان من المفاهيم : (١) مفاهيم تتعلق بالبنيات العامة و (٢) مفاهيم تركز على تدفقات وعمليات مختلفة. وبالنسبة للمفهوم الأول ، حاول دويتش أن يطور نموذجا للطريقة التي تؤدي بها البنيات المختلفة وظيفتها

. وفي البداية ، فان هناك مستقبلين أو نظامي استقبال، هذه الأنظمة المستقبلة تتلقى المعلومات من البيئة . المحلية والخارجية على السواء . والموضوع . على أي حال ، ليس بهذه البساطة فان فكرة الاستقبال تشمل وظائف عديدة ، فيما بعد التلقي البسيط - مثل عمليات الفرز ، اختيار المعلومات ، ومعالجة البيانات ، الخ ، بالاضافة إلى تطور معظم الانظمة لمجموعة من القواعد العملية المحددة لمعالجة سبل المعلومات الواردة . ومن خلال جهاز صنع القرار ، تعالج المعلومات ويتم العمل عليها بواسطة بنيات تمثل الذاكرة . وتعقيدات القيمة والمراكز التي تهتم بصناعة القرارات الفعلية . وتقوم البنية التي تمثل الذاكرة بربط التدفق الوارد للمعلومات بالخبرات السابقة الملائمة التي تتعلق بكل من العمليات والنتائج . وتميل تعقيدات القيم Value Complex لربط الامكانيات بالأفضليات . وعندئذ نصل الى مرحلة اتخاذ القرار . ولكن البنية العاملة لم تستند بعد بأي شكل . فهناك عدد أخر من البنيات - في الحقيقة ، قد تكون من البنيات بقدر ما يستطيع المرء أن يتخيل ، تكون مسئولة عن تنفيذ القرارات التي اتخذت بالفعل على مستوى اتخاذ القرار - ولا تزال توجد بنيات أخرى تغذى بالمعلومات المتعلقة بالاداء تغذية راجعة في الجهاز - والتي تأخذ شكل مدخل خام Fresh in put ثم تبدأ العملية المنظمة الشاملة من جديد. والقسم الثاني من المفاهيم , المتعلق بالتدفقات والعمليات . يعتبر أكثر أهمية تأسيسا على ماسبق .

ثانياً: المعلومات تشكل شبكة اتصالات :

ان المعلومات التي تصبح « مجموعة نمطية من تدفقات المعلومات » هى التي تشكل مع بعضها شبكة اتصالات ، وهناك أنواعاً عديدة من المفاهيم الأخرى - خاصة القنوات مثل الأحمال ، وسعة الاحمال . وتتحدد سعة التحميل بعدد وأنواع القنوات المتاحة لتدفق المعلومات بينما يرتبط الحمل بالوارد الكلي من المعلومات في أي وقت محدد .

وفي الأنظمة السياسية ، تختلف الاحمال اختلافا جوهريا بمرور الوقت . كما تختلف اختلافا بينا في النوعية . ويحدد دويتش عددا من العوامل الاخرى التي ترتبط بسعة الاحمال ارتباطا وثيقا . وهذه العوامل هي - الاستجابة ، الدقة ، الخلفية، الضوضاء ، والانحرافات . واذا كان الجهاز قادرا على معالجة المعلومات الواردة بعناية . فهو بذلك يستجيب لتحليل المعلومات

والدقة التي تنتقل بها المعلومات خلال العمليات المختلفة - من الادراك ، والاختيار، والمعالجة يمكن ان تحدد دقتها . ويمكن أن تتأثر ملابسة تدفق المعلومات بأنواع عديدة من الانحرافات الخاصة . بالاضافة الى ضوضاء الخلفية العامة - وفي هذه الحالة يمكن أن تقول أن الجهاز تنقصه الدقة .

وجدير بالاهتمام أيضاً أن هذا ما يراه دويتش باعتبار أن جهاز الاتصال يكون قادرا على ربط وتحديد واستحضار الخبرات السابقة التي ترتبط بتحليل المعلومات القادمة . وقد وصف ذلك بفكرة التغذية المرتدة . وان قدرة النظام على التعامل مع سلسلة عريضة من مدخلات المعلومات بطريقة تساعد على ضع وتنفيذ القرار بنتائج إيجابية لتحقيق الاهداف قد اطلق عليه دويتش اسم « القدرة التخمينية » Combinetorial capacity .

في هذه المرحلة . قد نبحث في بعض الجوانب الكيفية لنظام الاتصال . فالشرط الأول للنظام الجيد هو أن يكون في حالة غير ثابتة من التوازن، واذا لم يكن كذلك ، فان كميات كبيرة من الطاقة تكون ضرورية لحمل اشارات بدء حتى عملية تغيير صغيرة . من جهة أخرى . فاذا كان جهاز الاستقبال في حالة من عدم التوازن . فسوف يتفاعل بشدة مع تدفق المعلومات الواردة اليه من البيئة . وسوف يعتمد كثيراً على قدره المستقبل على الاختيار . وقد أوضح دويتش ذلك بمثال القفل والمفتاح . فالطاقة اللازمة لفتح قفل بالمفتاح المناسب على حد المفتاح منضبطة على الترتيبات

الموجودة داخل القفل . ويمكن أن يكون هناك أقفال بسيطة يمكن أن تفتح بعدد كبير من المفاتيح . ولكن الاقفال المعقدة لا يمكن أن تفتح الا بمفاتيحها الخاصة . وبالمثل ، فان أجهزة الاستقبال يمكن أن تكون بسيطة كما يمكن أن تكون معقدة – وبالاضافة الى طبيعة جهاز الاستقبال وقدرته على الاختيار . فمن الضروري أيضاً أن المعلومات المتاحة في عدة صور تكون وفيرة – وفي حالة الفيلم الفوتوغرافي . فليس فقط جمال القدرة ، ولكن ما يصور على الفيلم هو الذي يضيف لجماله . وفي عملية تسجيل الصوت الانساني على شريط فان نوعية الصوت أيضاً تنجز دورا هاما .

ثالثاً: دويتش ونظرية القياس :

يبدو أن دويتش بتاكيده على القياس كان منجذبا لنظرية القياس بشكل خاص ، ويرى دويتش أن المعلومات يمكن قياسها وعدها كما يمكن تقييم قدرة قنوات الاتصال على نقل رتحريف المعلومات على أسس قياسية . وهو يذكر الانسان في هذا المجال بالتعقيد الرياضي الذي وصلت اليه القياسات في الهندسة الكهربائية . وهو مدرك تماما لحقيقة أن عدة وسائل لاستقبال المعلومات يمكن أن تكون معقدة تماما ولكن هناك وسائل أخرى أقل تعقيدا يمكن أن تقاس على أساس نسبة مئوية من الصورة التي تنقل أو تفقد على شاشة ذات دقة محددة أو على أساس عدد التفاصيل البارزة المفقودة فى مقابل عدد التفاصيل البارزة المنقولة . وقد استعمل دويتش طريقة دراسة تدفق المعلومات لقياس تماسك تنظيمات المجتمعات وحتى الدول والتنظيمات الدولية . ويتساءل دويتش قائلاً : هل القنوات المختلفة قادرة على نقل المعلومات بدرجة أصغر نسبيا من التحريف . أو هل تدفق المعلومات يمكن أن يغوص في مراحل مختلفة ؟ ويجيب قائلاً اذا ما قل تحريف المعلومات أو فقدها ولم تختلط المعلومات بوسائل غير ملائمة (كالضوضاء) ، فاننا نستطيع أن نقول أن قناة الاتصال جيدة وأن المؤسسة التي لها هذه الخواص في حالة تضمن لها التفوق . فالنظام الديني أو الأخلاقي

السياسي يستطيع ، حسب نظرية الاتصال ، أن يدرس كشبكة من قنوات الاتصال ، نستطيع أن نحدد قدرة النظام بقياس المدى الذي تتأصل المكونات الفردية فيه – وبالمدى الذي تكون عنده قادرة على استقبال ونقل المعلومات لنطاق واسع فى موضوعات مختلفة بتعطيل بسيط نسبيا أو فقد للتفاصيل المرتبطة بالموضوع .

رابعاً: التغذية المرتدة السالبة :

يدعونا ذلك لتحليل التغذية المرتدة Feeding Back وعمليه التغذية المرتدة ، وخاصة التغذية السالبة التي تشكل صلب نظرية الاتصالات . وقد استعير مفهوم التغذية المرتدة من نوربرت وينر Wiener – الذي يعرفها بأنها « السيطرة على آلة في ضوء الأداء الفعلي وليس الأداء المنتظر » . وحتى الآن وبقدر ما يخص التغذية المرتدة ، فان دويتش يوضح أننا كثيرا ما نلتقى بها في الحياة . وان جهاز الترموستات الذي ينظم درجة الحرارة والمصاعد الاتوماتيكية في أجهزة توجيه المدافع الرشاشة في نظريات الصواريخ المضادة للطائرات والصواريخ الموجهة كلها أمثلة من هندسة التحكم الحديثة التي تحيط بنا ، وقد وصف دويتش هذه العملية بالتغذية المرتدة السالبة ، حيث يرى أن التغذية الراجعة السالبة تشير للعمليات التى تتم بواسطتها اعادة وضع المعلومات المتعلقة بنتائج القرارات وعملية التنفيذ في النظام بطريقة يمكن أن تغير سلوك النظام في اتجاه قد يدفعه أكثر لتحقيق الأهداف المرغوبة . ان الافتراض الرئيسي الكامن خلف عمل عملية التغذية المرتدة السالبة هو أنه يوجد فى كل الأنظمة كما في الأنظمة الكهربائية أو الميكانيكية خلل داخلي في التوازن . وهذا الخلل في التوازن هو الذي يعمل للدفاع عن للنظام . وبجرد أن يظهر هذا الموقف فان النظام يميل الى التحرك نحو حالة يقل فيها هذا الخلل .

خامساً: التغذية السليمة :

إن من أهم فروض تلك النظرية تأسيسا على ماسبق أن الأهداف لا يمكن أن تتحقق بطريقة مرضية ما لم تؤدي التغذية المرتدة وظيفتها بطريقة كافية ، والتى تعنى على الاطلاق أن النظام يتلقى باستمرار التغذية السليمة التي تتعلق بـ (أ) وضع الهدف . (ب) المسافة التي يجب قطعها للوصول للهدف و(ج) السرعة التي يكون عندها النظام في وضع يمكنه من قطع المسافة . ولكي يكون النظام قابلا للتطبيق . ينبغي أن يكون قادر على الاستجابة للمعلومات الواردة باحداث تغيرات ضرورية وكافية في وضعها وسلوكها . ويعتقد دويتش أن العملية الكلية ينبغى أن تكون سلسة ومنتظمة في النظام السياسي كما في وظائف الجهاز العصبي في الاجسام الحية . حيث أنه لو ارتفعت درجة حرارة الجسم – أو انخفضت أو زادت نسبة ضربات القلب أو نقصت بسبب تغيرات في المواقف البيئية ، فان الجسم الصحيح يكون مكونا بحيث يستطيع ان يعيد نفسه للوضع الطبيعي بدون جهد كبير . ويبدو دويتش معتقداً أن الحكومات يجب أيضاً أن تؤدي وظائفها مشابهة . فأمام الحكومات عدة أهداف في السياسة الداخلية والخارجية على السواء ، وان مسئوليتها تحتم عليها أن توجه سلوكها بطريقة تساعد على تحقيق تلك الأهداف .

وعلى أي حال ، فان ذلك لا يمكن أن يتحقق ما لم تتلق الحكومات تدفقات مستمرة من المعلومات التي تتعلق بـ (أ) المسافة بين موقفها الراهن والهدف الذي تسعى لتحقيقه ، (ب) المسافة بين وضعها الحالي والهدف ، و (ج) لأي مدى تعتبر الجهود المبذولة لتحقيق الهدف ناجحة ، واذا ما وجدت الحكومات أنها تستطيع أن تحقق الهدف وتكون في وضع يسمح بتحقيق الهدف عن طريق الجهد الملائم ، فمن ثم يصبح من الضروري لها أن تكتشف أفضل الطرق والوسائل لتحقيق الهدف .

لقد تحسن الاطار المفهوم لنظرية الاتصالات باضافة أربعة عوامل قياسية في تحليلها . وهي عوامل – الحمل load ، التباطؤ lag كسب gain والمبادرة lead . .

ويشير الحمل load الى كثافة أنشطة النظام بالنسبة لتسهيلات التغذية المرتدة المتاحة ، ولكمية المعلومات الداخلة في عملية التغذية المرتدة بالنسبة لكفاءة قنوات الاتصال . والحمل ، بمعنى آخر ، يعني المدى وسرعة التغيرات في تحقيق الهدف . واذا كان الهدف هو سفينة متحركة أو طائرة أو أي شيء سريع ، فان الحمل ، في ضوء المعلومات يمكن ان يكون مرتفعا تماماً. ويشير التباطؤ الى البطء في استجابة النظام للمعلومات فيما يتعليق بنتائج القرارات والأعمال ، اذا فرض أنها وصلت النظام فى الوقت المناسب بشكل جيد ، ويمكن أن يعمل النظام على تعطيل أرسال المعلومات أو العمل فيها ، وهذا التباطؤ أو التعطيل بين تلقى المعلومات والعمل فيها يمكن أن يكون نتيجة لعدد من العوامل – وقد تكون المعلومات بطيئة في الوصول أو يحدث خطأ فى نقلها أو تفسيرها ، أو أن أجزاء التفاعل في النظام قد لا تكون جيدة بشكل كاف لتنفيذ طريقة جديدة بسرعة وبفاعلية وإذا ما كان حمل المعلومات المتدفقة فى القنوات زائداً ، أو كان التباطؤ في استجابة النظام ملحوظا ، فان النظام سوف يجد صعوبة في الوصول لهدفه . ويعني المكسب كثافة وفاعلية الاستجابات التي يبعثها النظام في المعلومات الواردة اليه . فلا يكفي أن يعاني النظام من التباطؤ في الاستجابة . بل يجب أن يكون قادرا على أن يتوقع طبيعة الاستجابة Response المطلوبة توقعا سليما كما يجب أن يكون قادراً على توقع وقت الاستجابة توقعاً دقيقاً لكي يجعلها فعالة تماماً . والمبادرة تعني القدرة على الاستجابة للتنبؤات بالنتائج المتوقعة (كما يحدث عندما يستهدف الانسان شيئا متحركا) . واذا كان الشيء المتحرك هو الهدف . فقد يكون طائرة أو حمامة طائرة ، ومن ثم فان الرمية (الطلقة) لا توجه الى المكان الذي يوجد فيه الهدف في وقت معين ، ولكن للمكان الذي يحتمل أن يكون فيه في وقت وصول الرصاصة . ولاكتساب المبادرة الصحيحة ، يكون من الضروري أن يزود النظام بعمليات تنبؤية كافية .

سادساً: التغذية المرتدة في الانظمة السياسية :

يعتبر دويتش نموذج التغذية المرتدة في درجة أعلى من التحليل التقليدي ، لانه يرى أنه يمكن المرء أن يوجه عددا من الاسئلة الهامة عن أداء الأنظمة السياسية . وتستطيع الحكومات أن تحاول تحديد كمية ودرجة التحول في الموقف الداخلي أو الموقف الدولي الذى ينتظر أن تتواءم معه . ونستطيع أن نقيس الحمل على أنظمة صناعة القرار المختلفة في الدولة ، والقيادة السياسية ، والجماعات ذات المصلحة ، والتنظيمات السياسية أو الطبقات الاجتماعية . كما تستطيع أيضاً أن تحدد كمية التباطؤ في الاستجابة من جانب الحكومة أو الحزب لمواجهة تحديات جديدة أو طارئه . هل يستطيع صانعو السياسة أن يتعرفوا على الموقف بمجرد ظهوره . أم هل يستغرقون بعض الوقت في التعرف عليه ؟ وهل عملية الاستشارة أو المشاركة سريعة أم بطيئة ؟ وهل عملية اصدار تعليمات للموظفين أو الجنود أو المواطنين عموماً تتم بسرعة أم تستغرق وقتا طويلا ؟ واذا ما استطاعت الحكومات الاجابة على هذه التساؤلات اجابة مقنعة . فيمكن انقاص درجة التباطؤ باتخاذ اجراءات مختلفة . ومن المهم أن تعرف الحكومات الدرجة الحقيقية لتحقيق الاستجابة التي تقدمها الانظمة السياسية – البيروقراطية ، وجماعات المصالح ، التنظيمات السياسية والمواطنين – في حالة موقف تحدى . بالمثل، فان المعرفة الدقيقة لكمية المبادرة التي تكون الحكومة قادرة على ممارستها من خلال قدرتها على التنبؤ بتوقع المشاكل الجديدة بفاعلية والتى سوف تساعدها على تصحيح ضبط عملها . واذا كانت الحكومة تبحث باستمرار عن تلك العوامل وتربطها بالمعلومات التي تتلقاها ، وتضبط هذه العوامل مع مطالبها الباحثة عن الهدف . فقد تكون قادرة أن تفعل أكثر من حكومات أخرى لا تدرك وجود عمل قنوات الاتصال تلك في النظام السياسي .

ويتقدم دويتش خطوة أوسع ويعتقد أن هذا المدخل مفيد في اعطائنا فكرة دقيقة عن درجة القدرة التي يتمتع بها النظام السياسي – وتكون الفكرة دقيقة لانها مبنية

على القياس وليس على مجموعة من العوامل الملموسة وغير الملموسة . لقد كان المدخل التقليدي لتقييم قدرة الدولة القومية قائما على أساس القيم الثقافية والاخلاقية والدينية والسياسية . ومن جهة أخرى ، فلو اتبعنا مدخل الاتصالات . فلمن نستطيع أن نحكم على قدرة النظام السياسي بدقة أكثر في ضوء السيطرة التي يمارسها على العمليات السياسية الكلية ، والقدرة التي يستطيع بها الابقاء على الظروف اللازمة والفاعلية التي يستطيع بها تحقيق أهدافه . وبمعنى آخر ، فان فاعليته سوف تعتمد على قدرته على العمل كنظام محرك نحو الفاعلية التى يكون بها قادراً على إدراك أهدافه . وفي نفس الوقت ، يدرك دويتش بعض قيود مدخل لتقويم الأنظمة السياسية كأنظمة محركة . فهو يعرف أن الدول لا يمكن أن فقط في ضوء نوع القيم التي تبثها في مواطنيها والفرص التي تتيحها لكل مواطنيها من أجل التنمية الفردية . ونظام الاتصالات ، القائم على مدخل ذاتي لا يكون قادرا على ملاحظة العوامل النفسية الداخلة في تحديد الأهداف المتوخاة ، وطريقة ودرجة أدراك تلك الأهداف – في تمييز أشكالها . برغم أنه يمكن تمييزها وتغذيتها ثانية في عملية التحريك ببعض الجهد .

سابعا: التغذية المرتدة الايجابية :

بعد ان استعرضنا خواص التغذية المرتدة السالبة ، التي تقوم باعادة المعلومات للنظام كي تنفي أو تعارض أو تعكس مجرى الاحداث اذا كانت هذه الاحداث تبعد النظام عن هدفه ، فانه يمكن أن يكون هناك موقف تقوم فيه التغذية المرتدة بانشاء أحداث تحرف تحرك النظام نحو هدفه المرغوب أو تدفع النظام للوراء فى اتجاه مضاد . ويعرف ذلك بالتغذية المرتدة الايجابية . وهناك حالات لجماهير مذعورة تصبح أكثر شغبا عندنا تصلهم المعلومات التي يحتمل أن تثير شعورهم . ويحدث نفس الشيء في حالة التضخم وارتفاع الاسعار حيث يكون كل قطاع من التجار ، بسبب توقعهم للعمل من جانب القطاع الآخر ، فى زيادة أسعار سلعه ، ومن ثم يظهر نوع من الارتفاع

الحلزوني في الاسعار والمواقف من هذا النوع شائعة في السياسة الداخلية والعلاقات الخارجية على حد سواء . والمعلومات التي تفيد بأن بلدا معاديا يعيد تسليح نفسه بسرعة تصل للبلد . ومن ثم يعتبر نفسه هدفا رئيسياً للعداء . وينظر للخطر بشكل مبالغ فيه . ويبدأ سباق التسلح ، وتحدث نتائج في سياسة البلد الآخر يمكن توقعها بسهولة . ويستمر الموقف يزداد توترا حتى تصبح الحرب حتمية .

ورجل الدولة الذي يفهم مضامين تفسيرات الاتصالات فهما صحيحاً ويتصرف حيالها بطريقة هادئة يحتمل ان يتغلب على هذه الازمة . وبينما يمتلىء التاريخ بأمثلة للانتقام الزائد من جانب الامم . هناك أيضاً أمثلة لما يمكن أن يوصف بأنه تكتيكات للانتقام البسيط . فالدولة التي تخشى العدوان من جانب دولة مجاورة معادية مشغولة بعملية اعادة تسلح سريعة لا تستطيع أن تقلل من درجة سباق التسلح . ولكنها قد تنظم عملها في مجال اعادة التسلح بطريقة تجعلها أقل قليلا مما تفعله الدولة الاخرى وان ذلك يحتوي على عنصر أن فرصة الانتقام المضاد من الجانب الآخر ستكون أقل حدة ويمكن حل النزاع وديا . وان بعض مظاهر موقف الصراع في كل من السياسة الداخلية والخارجية يمكن أن تحلل في ضوء عملية التغذية المرتدة السالبة أو التغذية المرتدة الموجبة . ولقد تم تنفيذ عدد من الدراسات الممتازة بواسطة أصحاب نظريات الردع في هذا الميدان .

ثامناً: ادخال مفاهيم جديدة للتغذية المرتدة:

لم يقنع دويتش ، على أي حال ، باضفاء قدرة على نظرية الاتصالات تمكنها من تقدير وقياس موقف معين بدقة وعلى أسس قياسية . ويتعدى ذلك ويخلع على النظرية صفة تزويد الدولة بالقدرة على تغيير هدفها وتعليم مفاهيم تغير الهدف ، والتغذية المرتدة والتعليم عن طريق الممارسة والنظام السياسي المبني على فهم صحيح لمدخل الاتصالات يجب أن يكون قادرا على تغيير هدفه تغييرا مقصودا اذا ما أراد ذلك . فان

دويتش يرى أن الأهداف ليست ثابتة . والتغير في النمط الثقافي وهيكل الشخصية للنخبة السياسية قد يحدث تغيرات في الاهداف التي يسعى وراءها القرار السياسي . ولا يمكن تأصيل تغيير الهدف بنمط عمليات التغذية المرتدة نفسها . مثال ذلك النظام السياسي إذا حقق هدفا بالفعل ، فان نظام الحكومة البرلماني قد يستطيع أن يضبط توجهاته في اتجاه هدف أشمل ، وذلك على ضوء المعلومات التي تتوفر لديه عن طموحات الناس ، وهذا الهدف الشامل بالتحديد هو مزيد من تدخل الدولة . وحتى لو كانت أهداف النظام السياسي تتغير تغيراً محسوساً نتيجة للتغييرات التى تحدث فى نظام قيم الصفوة، مما يساعد صناع القرار على عمل تحول سلس اذا كان على بينة بالقوى الفعلية فى الأحداث السياسية .

واستطردا لمفهوم التغذية المرتدة لتغير الهدف . أدخل دويتش مفاهيم للتعليم ، التجديد ، والنمو وتغيير الذات . والتعلم هو قدرة النظام السياسي على ضبط طرق عمله استجابة للمعلومات التي يتلقاها عن طريق احداث تغييرات واعادة ترتيب بنيته وعملياته الداخلية . ويمر النظام السياسي بعملية التجديد والنمو وتغيير الذات عندما يتخطى عملية التكيف ويدخل في مرحلة التغير العنيف . وقد يؤدي ذلك ، ليس فقط لتغيير أهدافه أو بنيته أو عملياته – التي يمكن أن توصف بأنها تغييرات فى التكييف السياسي – ولكن الى تغييرات ذات طبيعة جوهرية تنمو فى اتجاهات جديدة تماماً وحتى إلى تغيير ذاتي كامل ، والاخير من هذه التغييرات يشتمل على تغييرات ذات طبيعة جوهرية واسعة الانتشار لكي تحدث تغييرات كيفية في وظائف النظام السياسي . وهكذا ، يصبح التغير الذاتي هو القدرة على توليد عمليات مساندة من التغير داخلياً لكي تنتج التغيرات الكيفية . وتأسيساً على ذلك ، ينبغي أن تكون فاعلية النظام السياسي ملموسة في الاشراف على المبدأ الذي يستعد لتغيير الهدف وأيضاً في الاستراتيجية التي يود أن تحدث التغيير ، ويعدد دويتش كثيرا من حالات الدول التي تعرضت للخطر اما لانها وضعت أهدافا مطلقة معينة أمام مواطنيها . الذين

تمسكوا بها بشدة . إو لانها كانت مستعدة لتغيير الأهداف فى ثنايا صيغة توفيقية Compromise أو لانها لم تكسب ثقة كل طبقات الشعب .

نقد نظرية الاتصالات

واجهت نظرية الاتصالات العديد من أوجه النقد على النحو الآتى .

أولا: تراجع منجزات مدخل الاتصالات:

تراجع منجزات مدخل الاتصالات ، فالمدخل ، يولد دفعة قوية لجهود وضع الفروض موضع التنفيذ وادخال التحليل القياسي . ولكننا لاتنسى أن المدخل يؤكد أساساً على صناعة القرار كعملية وليس على النتائج المتولدة عن القرارات ، ويكون التركيز ، على تدفق المعلومات وعلى طبيعة البيانات التي تشكل التدفقات وليس على مادة المعلومات نفسها . وقد أبرز دويتش ، فى دراساته العديدة قدراً كبيراً من الأهتمام بحجم التجارة ، وحجم البريد الوارد ، وعدد الاتفاقات الدبلوماسية ، وقد كان ذلك طبيعيا من أحد الوجوه ، حيث أن المتغييرات المماثلة هي التي تقبل القياس . وفى هذا السياق ، نستطيع أن نقول ان دويتش قد زودنا بأدوات كافية لدراسة المعلومات الواردة وطرق تفاعل النظام تجاهها – كل منها يمكن أن يدرس بتفاصيل دقيقة مما يعتبر ميزة لصناع القرار . ولكن السياسة ظاهرة شديدة التعقيد وأنها كاملة الدقة لدرجة أن اقوى المراقبين لا يستطيع الالمام بها . وقد يستطيع مدخل الاتصالات أن يمكن صناع القرار من اكتشاف مواقع القوة وكثير من أنشطتها ، وأن مدخل الاتصالات قد تعامل معها بتردد . وهناك درجات مختلفة من القوة في ضوء النطاق والعمق . كما أن هناك فروقا بين القوة والنفوذ . ويصعب دراسة سلوك الظواهر المختلفة التي تتولى السلطة في المجتمع أو تحديد دور القوة فى شخصية رجل الدولة حتى بمساعدة الاساليب القياسية (والتي لا يدعى مدخل الاتصالات أنه تعداها) . كما لا يمكن انكار حقيقة أن تلك الاسئلة مهمة في أي تحليل للسلوك السياسي . وأن

نظرية الاتصالات لم توليها الاهتمام الكافي بعد .

ثانياً : المحافظة على النمط :

علقت النظرية أهمية قصوى لمجال المحافظة على النمط – رغم أن دويتش يفضل استخدام اصطلاح استقرار التوازن . وان جوهر مفهوم الاستقرار يمكن المرء باستخدام عمليات التنسيق والتنظيم من خلال عملية التغذية المرتدة . من التعامل مع عدد من صعوبات القيادة – برغم أنه يمكن أن نضيف أن اتخاذ القرار الداخلي ومصاعب السيطرة التي تتطلب فهما جيدا لا يمكن التعامل معها بكفاءة عن طريق هذا المدخل . وان مفاهيم التعلم والتغذية المرتدة لتغير الهدف يمكن أن تعتبر مفيدة للنظام السياسي لاحداث تغيير « تعديلي » أو حتى تدريجي . والذي يعتبر مكسباً ليس بالبسيط . ولكن في حالة التغيير الثوري والتمزق . فان المفهوم لا يتقدم كثيرا ، على الرغم من أنه يمكن القول ، أنه من خلال مفاهيم زيادة التحميل والمشاكل الداخلية المختلفة مثل صعوبات القيادة وضخامة التغذية المرتدة ، فان دويتش حاول أن يرجح احتمالات التغيير الثوري مهما كانت مخيفة .

ولو رجعنا الى نموذج بارسون عن النظام فانه يمكن القول ان نظرية الاتصالات تستطيع أن تتناول مشاكل المحافظة على النمط تناولا جيدا، وتتناول التغير التدريجي ببعض الصعوبة . ولكنها قد تجد صعوبة بالغة في تناول التغير الثوري .

ثالثاً : نظرية الاتصالات لها طبيعة ديناميكية :

ثمة انتقاد رئيسي يوجه لنظرية الاتصالات . على أي حال ، وهو أنها ذات طبيعة ديناميكية غالبة . وحاولت أن تقدم صيغة هندسية أساسية للسلوك البشري . ويمكن أن يفهم ذلك بسهولة في ضوء أصول النظرية التي ترجع الى نظرية المعلومات التي أنشاها كلود شانون Shannon وروس آشبى W. Ross Ashby

وكذا نموذج علم الضبط الذي وضعه Weiner . وقد كان شانون وونر يحاولان حل مشاكل معينة فى الاتصالات الكهربائية بفصل رمز من مجموعة تحتوي على اشارات كثيرة كما كان شانون يحاول أن يحول الرسائل الى رموز تلغرافية وينقلها بأقل خطأ ممكن وبأسرع ما يمكن عبر قنوات تحتوي على العديد من الضوضاء . ولكنه حاول أن يضفى عليها نوعاً من التنظير . وقد كان ونز مبهورا بنموذج « علم » الضبط حتى أنه ظن أنه يمكن استخدامه في مجال واسع من الاستطلاع وقياس الرأى العام وفي الحقيقة ، فانه كان يفكر في ضوء صب كل الاستقصاء العلمي في قالب علم الضبط . وقد اعتبر البنية المفهومية لعلم الضبط ليس فقط كافية ولكن ضرورية أيضاً لفحص أي نوع من الظواهر . قائلاً « أن المجتمع يمكن أن يفهم من خلال دراسة الرسائل وتسهيلات الاتصالات التي يخصها .... » وفضلا عن أنه - أى ونر - كان هو الذي حمل على عاتقه عملية الالتزام بمدخل الاتصالات الى حد بعيد وكان يظن أنها توفر « الامل في توفير الوسائل الضرورية التي تساعد على مواجهة العلل - النفسية ، والاجتماعية والاقتصادية - التي تقهر المواطنين بضغوطها المتزايدة » . أما دويتش الذي كان يتلقى التشجيع من شانون وونر حاول تطبيق النظرية على دراسة الظواهر السياسية . ومن ثم فان المدخل يعتبر محاولة لنقل أشياء مادية من مجال الهندسة الكهربائية الى مجـــال العلوم الاجتماعية .

رابعاً: التاكيد على العمليات وليس النتائج :

حاول دويتش ان يدافع عن آرائه بشأن تبسيط التعقيدات المتعلقة بآليات علم الميكانيكا والكمبيوتر وعلم الضبط ، وأنه يوجد لدينا الآن عدد من الآلات التي تعمل ذاتيا والتي تتفاعل مع البيئة كما تتفاعل مع نتائج عملها وأن بعض هذه الآلات لديها

قدرة محددة على التعليم ، بمعنى أنها تستطيع أن تخزن وتعالج وتستخدم المعلومات . ولكن التشابه لايحقق ذلك . وأن نماذج العمليات التى لاتتسم بالحيويه نادرا ما تكون كافية لفهم السلوك البشري . وفي رأى دويتش . هناك تاكيداً كبيراً على العمليات وليس على النتائج . فالعمليات أصبحت هامة بلا شك في السياسة ، وأن هذه الاهمية تزداد وضوحا باستمرار . ولكن النتائج أكثر أهمية . وفي نظرية الاتصالات يوجد تأكيد كبير على التدفقات والعمليات، كما أن هناك اتجاه للحكم على السلوك السياسي في ضوء مؤشرات الاداء ، التي تترجم الى تدفقات من المعلومات ، أو الاتصالات أو القرارات . ويزداد التاكيد على قياس التدفقات في مقابل تحليل خاصية الوحدات الفردية والمشاكل الجوهرية في السياسة . وقد يكون الحكم عاملا هاما في علم السياسة . ولكن النوع يعتبر أكثر أهمية من الكم . وقد ذكر أوران يونج – كأحد نقاط ضعف المدخل – أخطار العد الزائف والقياس المضلل في البحث عن مؤشرات الاداء ، ويعتقد أن ذلك قد يخفي طبيعة محتواها – أي الأهمية الكمية (القياسية) والبيئية للمادة الموصلة . وعلاوة على ماتقدم ، ففي نظرية الاتصالات ، لا توجد صعوبة تطبيق النماذج الماخوذة على علم السياسة فقط ، ولكن يضاف الى ذلك أن بناء النموذج لا يخدم الغرض الذي يستخدم من أجله في العلوم الاجتماعية . والنماذج تبنى عادة لتفسير الظواهر المعقدة على أسس بسيطة ولكن ، في حالة دويتش . فان النموذج نفسه قد أصبح معقدا لدرجة أنه بدلا من المساعدة على فهم الظاهرة فانه يؤدي الى طمسها . وثمة صعوبة أخرى وهي أن كثيراً من الاسس مأخوذة من الهندسة ، ولكنها لا تستخدم بواسطة نفس أصحاب نظريات الاتصال اليقظين من أمثال دويتش بالمعنى الفني الدقيق . ودائما ما تختلط تلك الاصطلاحات بالمصطلحات المستخدمة في الحياة العامة . مما يؤدي الى فشلها في نقل المعنى المرغوب . وهكذا تعاني النظرية من انتكاسات خطيرة في المستوى البنائي وفي الامور الجوهرية . فهي تفشل في تحديد البنيات الصحيحة اللازمة للتعامل مع تدفق المعلومات المتعلقة بالتغير والتحول والتنمية

السياسية . وعلى أي حال ، فانه في المستوى المادي يعرض المدخل أكبر عدد من الصعوبات . ويعلق أهمية بالغة على الشكلية والعقلانية الزائدة . بينما تكون عمليات اتخاذ القرار الحقيقية في الحياة السياسية متميزة بطبيعتها وليست معبرة عن العقلانية التي يطلبها دويتش من تلك القرارات .

خامساً: ندرة استخدام نظرية الاتصالات في البحث التجريبي:

اذا ما حاول المرء أن يضع العملية موضع التنفيذ . فان الصعوبات تزداد وضوحا . وأن الدرجة العالية لتحديد الادوار التي يتطلبها النظام نادرا ما تتحقق في الحياة الحقيقية . وأن قنوات نقل المعلومات والبنيات التي تشكلها ليست رسمية .. وأن الاجراءات التي تحكم عملية الظواهر السياسية لم تتحدد بعد . وحتى الاتجاه للهدف ليس دائما واضحا أمام صانعي القرار ، وكذا مفهوم الاتجاه الذي يحبون أن يوجهوه اليه ، أو الاستراتيجية التي ينبغي عليهم اتباعها لتفسير الهدف ، اذا ما افترضنا أنهم يملكون الوسائل الضرورية لتحقيق التغيير المنشود . فليس من المستغرب ، اذن ، الا تستخدم نظرية الاتصالات الا نادرا في البحث التجريبي . وحتى في حالة دويتش ، يمكننا أن نقول أنه توسع فى النظرية وقدم من ثناياها كل التميز الفكري الذي يتمتع به، ولكنه لم يطبقها تجريبيا ، فالاتصال ، كما هو واضح حتى بالمعني المعتاد للاصطلاح ، ينجز دورا هاما في الشئون الدولية وحتى في السياسة الداخلية . واذا ما كان تدفق المعلومات سلسا وكان جهاز اتخاذ القرار في وضع يسمح له بالاستجابة والتفاعل مع هذا التدفق بطريقة بناءة، فيمكن حل كثير من المشكلات . ولكن ليكن مفهوماً بوضوح أن الاتصالات في مجال السياسة تعني شيئا مختلفا عن الاتصالات في ومجال الهندسة . وفي مجال السياسة لا تقتصر المشاكل على مشكلة الاتصال . فهي مشكلة اتصال وفهم في نفس الوقت . وحتى لو نقلت الرسالة بدون تحريف ، فقد يكون هناك خطأ في تفسيرها . ولا تقتصر المشكلة على نقل المعلومات بالمعنى المحدود

للمصطلح . ولكنها مشكلة المعرفة بالمعنى الواسع . وقد كان شانون وونر – رغم ادعاءات ونر الكثيرة – كانا يحاولان حل المشاكل المحدودة في نطاق محدود جدا من الاتصالات . وكانا مهتمين أساسا بالترتيب والسيطرة على الآلات ، وعلم الضبط في أفضل حالاته يمكن أن يكون طريقة للنظر الى الآلات ومفهوماً للسيطرة والتنظيم . والوحدة الشكلية الاساسية في علم الضبط هى التحويل transformation . فالعامل ، يعمل على آلة ، يحدث تغييراً يسمى إنتقالات . ولكن العامل والآلة والانتقال، كلها مؤشرات بسيطة في التحديد ، وفي العلوم الاجتماعية ، على أي حال . نادرا ما يمكن أن نحدد الحقائق لأي « عامل » بذاته .

ويتناول علم الضبط سلوك « آلة محددة » ، آلة تتصرف بنفس الطريقة كما تعتبر تحولا مغلقا وحيد القيمة . ولكن الآلة وحيدة القيمة ، تستطيع التحرك الى مرحلة واحدة فقط واذا ما أمكن تثبيت الظروف وحالة الآلة . يستطيع المرء أن يحدد الحالة التالية التي سوف تتحرك نحوها . وتحاول نظرية الاتصالات أن تستخدم هذا التشابه بين الآلة ودراسة العلوم الاجتماعية . فالآلة تعادل محول الطاقة ، وتصبح المدخلات في الآلة أجهزة البارامتر . وتعتبر العناصر في الجهاز مضاعفة Coupled وأن هذا الازدواج يعمل في كلا الاتجاهين . ويعطي اسم التغذية المرتدة . ويمكن تخيل أن النظام السياسي يمتلك كل هذه الخواص وعلى هذا يصعب فهم كيف تصبح الحكومة مع كل المعلومات الموجودة في العالم – تصبح في موقف يتجه للهدف حتى لو كانت تعرف تماماً على بعد أي مسافة يقع الهدف (اذا افترضنا أن المسافة يمكن قياسها) وماذا ينبغي عليها أن تفعل للوصول اليه (اذا افترضنا ثانية أنها على

دراية بما لها وما عليها – امكانياتها وحدودها).

سادساً : عدم اهتمام العلماء الاجتماعيين بنظرية الاتصالات :

من السخرية أن نلاحظ أن العلماء الاجتماعيين لم يهتموا بالانصات الى التحذيرات التي وجهها لهم مبتكر ونظرية الاتصالات « أن مفهوم التغذية المرتدة ، كما أشار اشبي « بسيط وطبيعي في حالات بدائية معينة ، كما انه مصطنع ومادته ضئيلة للغاية عندما تزداد الاتصالات بين الأجزاء تعقيدا » وفى ميكانيكا التحكم الآلى ، عندما يتصل جزءان ببعضها بحيث يتأثر أحدهما بالآخر ، فان خواص التغذية المرتدة تعطي معلومات هامة ومفيدة عن خواص الكل ، ولكن عندما يرتفع عدد الاجزاء الى أربعة . فان كلا منها يؤثر في الثلاثة الآخرين وعندئذ يمكن تتبع عشرين دائرة داخلها . فإن معرفة خواص الدوائر العشرين لا تعطي معلومات كافية عن النظام وإذا أقتبسنا مدلولات علم الميكانيكا إلى ميكانيكا السياسة ، نجد أن ، النظام السياسي بدرجة معقولة من الثقة لايتيسر تحليله من وجهة نظر التغذية المرتدة المتصلة بالاجزاء المترابطة . وقد قام أشبي بالمثل بوصف سوء الاستخدام الذي يمكن ان يوضح فيه مفهوم الاستقرار . وعندما تكون الظواهر بسيطة . كما هو الحال في غير السياسة . فان الكلمات مثل « التوازن » والاستقرار تكون ذات قيمة . وهذه التحذيرات لم يلتفت لها العلماء الاجتماعيون . وقد تم تطبيق مفهوم التغذية المرتدة على مجتمعات باكملها من ثنايا البحث عن دوائر محددة للتغذية المرتدة في تلك الكليات المعقدة . والمفترض أن ينتهي الى لا شيء ومع ذلك ، يقال أنها أحسن استراتيجية لتطوير معرفتنا بالنظام . فليس من المستغرب – تأسيساً على ذلك – أن نرى أنه سواء تعلق الأمر بنظرية المعلومات أو بنظرية علم الضبط فليس لهما تاثير مباشر على علماء السياسة ، رغم أن

عدداً من الدراسات قديم على عمليات الاتصال . ويعتبر عمل دويتش من أبرز الأعمال ، ولكنه لا يزيد عن كونه مقترحات ويشير نموذجه عدداً من الأسئلة الهامة حول أداء الحكومات ولكن يقدم مساعدة بسيطة جدا في الاجابة عليها ، والأسئلة هامة جدا ويمكن اثارتها فى علم الضبط . وإذا عرضنا آراء « فارما » بصوره أسط فاننا نجد أن علم الميكانيكا يهتم بعلاقة القوة بالحركة وبالتالى بديناميكية - آلية - عالم الطبيعة وبعلاقات القوى بالسكون. والسكون فى الأجسام هو حالة أتزان لجسم معين يعامل قوة أو مجموعة من قوى خارجية تحول دون تحركة بعوامل أخرى . فماذا يعنى ذلك على صعيد عالم السياسة ؟

من ثنايا الملاحظة والمقارنة - فى عالم السياسة - يتم الكشف عن حركية - ديناميكية - من قوى تختفى وراءها نشبه علاقة الديناميكا بالاستاتيكا فى عالم الفيزياء ، مثال ذلك فى عالم الاقتصاد جرت محاولات علماء الاقتصاد التقليديين منذ أواخر القرن الثامن عشر ، وهم يصورون علم الاقتصاد من خلال المفاهيم الفيزيائية والبيولوجية وهو مايشبه مفهوم الميكانيكا ومفهوم الأتزان .. وبالمثل حاول علماء الاجتماع والسياسة التجريديون بالملاحظة والمقارنة ضرورة وجود حاكم ومحكومين فى أى مجتمع انسانى ، وإذا كانت دراسة الظاهرة السياسية قد أوضحت أن جوهر السياسة فى الانسان قوامها علاقة الأمر بالطاعة ، فان حالة الأتزان هنا تعنى وجود حاكم ومحكومين كبديل للفوضى فى المجتمعات .

أما تفسير مصطلح «الضبط» السياسى فانه ينصرف إلى ظاهرة الأنقسام إلى حاكم ومحكومين وهـــو مايحقق حالة من الاتزان بدلاً من الفـــوضى بما يتبعها مـــن الاستمرار الهادىء فى الداخـــل والأمن فى الخارج وهو مايطلق عليه اصطـــلاح

« الضبط السياسي » - كما يطلق عليه ذلك عالم السياسة العربى الدكتور محمد طه بدوى - وهى ظاهرة سياسية ثابتة تعنى التميز بين الآمرين والمطيعين بسبب الاحتكار الفعلى لادوات العنف فى الجماعة لحساب الآمر الذى يحقق الأنضباط يهدف السلام الاجتماعى فى الداخل وأين الجماعة فى الخارج . ويرتبط التحليل السابق بشأن نظرية الاتصالات ارتباطاً وثيقاً ومباشراً بنظرية « الدور » التى تتمثل فى وجود نماذج سلوكية متميزة من ثنايا تصرف البشر بأساليب مختلفة يتم التنبؤ بها على اسس « الهوية » الاجتماعية ومن أبرز الباحثين الذين تعمقوا فى تنظير « مفهوم الدور » بالتركيز على دراسة سلوك أشخاص معينين بذواتهم داخل أطر معينة وافتراضات عديدة لعل من أهمها تأكيد « نظرى » - بضم الميم وفتح النون - على ان بعض الممارسات السلوكية تتم محاكاتها وتعتبر صفة مميزة لافراد معينين ، وأن الادوار ترتبط - فى الغالب - بمجموعات من الأفراد الذين تجمعهم « هوية مشتركة » ، وغالباً مايكونون على دراية بالادوار التى تستمر جزئياً - منخرطة فى نطاق انساقا اجتماعية ، وأنه يجب تعليم هؤلاء الاشخاص أدوارا - أو بالأحرى تنشئتهم اجتماعياً وسياسياً ، أما الباحثون العرب فانهم يميلون إلى تعريف « الدور » بأنه متابع لأفعال متعلمة يقوم بها شخص معين فى موقف تفاعلى ، إن الدور يتحدد باعتباره الممارسة السلوكية لحقوق وواجبات موقع الفرد فى المجتمع ولمعايير المكانة أو المنزلة الاجتماعية المتمثلة فى مجموعة من «الرموز» فلفظة « دور » تعنى ضمنا مجموعة من الاساليب المعتادة لانجاز أعمال معينة أو وظائف محددة فى موقف اجتماعى معين ، فالدور - من وجهة النظر العربية - ينحصر فى إنجاز مجموعة هدف معين بأساليب « اعتيادية » فمفهوم الدور ينحصر - من وجهة النظر العربية - فى ممارسات سلوكية متميزة تتعلق بمركز اجتماعى بذاته فى الاستمرار والثبات النسبى .

مداخل صناعة القرار والانتقادات الموجهة إليها

هناك مداخل تضع عملية صنع القرار في بؤرة التحليل السياسي وضع اسسها ريتشارد ث سنايدر Richard C. Snyder وزملاؤة بعد الحـــرب العالمية الثانية ، ويمكن مناقشة ذلك من ثنايا الاعتبارات الآتية :

اولاً : التحليل الاستاتيكى « الساكن » :

ميز سنايدر بين التحليل الساكن المتبع حتى ذلك الوقت لدراسة السياسة بواسطة أصحاب المذهب لوظيفى البنائى . وأصحاب نظريات الانظمة ، وادعى أن تحليل صناعة القرار ، المبنية على تحليل العمليات . كان قادرا على التعامل مع المواقف المتحركة . ويستطيع التحليل الاستاتيكى الساكن أن يعطى معلومات عن طبيعة التغيير بين نقطتين زمنيتين وعن الظروف التي يحدث فيها التغيير ، ولكن ليس عن أسباب التغيير أو كيفية اظهاره للعيان . وتحليل العمليات ، من ناحية أخرى، لكونه اتحادا بين الزمن والتغيير ومهتم بتتابع الأحداث (السلوكية) حيث شملت دراسة التغيير العلاقات والاحوال . وفي محاولة لدفع تفسير المفهوم خطوة أبعد، أشار سنايدر أنه يمكن ايجاد نوعين من تحليل العمليات أحدهما يتناول التفاعل والآخر إتخاذ القرار. ويرى أن تحليل العمليات ، يمكن أن يصف ويقيس العلاقة بين موقفين ولكنه لا يستطيع أن يفسر لماذا ظهر الموقف بشكل معين . ويمكن أن يتم ذلك بواسطة تحليل اتخاذ القرار . وقد وصف سنايدر تحليل اتخاذ القرار كجزء مما وصفة رايت ميلز Wright Mills بالبحث الجزئي الاجتماعي في مقابل البحث المكروسكوبي وأطلق عليه مرحلة شكلاً من أشكال تحليل العمل الاجتماعى . والعمل كما عرفه بارسونز وشيلز . بدورهما ، كان يعتمد ذلك على الوجود التجريبي المتمثل فى الأهداف ، الوسائل والموقف. ويحاول سنايدر أن يذهب

أبعد من بارسونز موضحاً أن تحليل اتخاذ القرار يحتاج الى مدخل لعلم الظواهر وليس الى مدخل بارسون ، بمعني أنه لا يفترض مثل مدخل بارسون نمطاً عقلائياً ولايحاول أن يفرض معايير المشاهد على الممثل . ولقد قويل سنايدر باكتشافه لدرجة أنه خرج بتطبيق واسع للمدخل وادعى أنه قابل للتطبيق ليس فقط على المواقف الدولية فحسب وانما لدراسة العمليات السياسية ككل .

ثانياً: عدم ظهور مفهوم لصناعة القرار في الادارة العامة :

شكي سنايدر أنه برغم مرور قرن على الاهتمام بالسياسة العامة Public Policy وبرغم تطوير النظرية والتحليل المنظم في ميدان الادارة العامة فلم يظهر مفهوما مثمرا لصناعة القرار ، والكلمات مثل السياسة ، الهدف ، القرار، وصناعة القرار كانت تستخدم على نطاق واسع ولكن لم يهتم أحد بتحديدها تحديدا كافيا أو يصل الى اجماع حول معناها . وقد كان Simon و Barnard من بين السابقين في ميدان الادارة العامة اللذين أصرا على أهمية القرار في المؤسسات الادارية . ولكن أحدهما لم يحاول أن يحلل العمليات الفكرية الداخلة في وصف وتفسير سلوك اتخاذ القرار. وأن الكتابة الموجودة عن هذا الموضوع كانت ضحلة نوعا ما . وقد اشتكى سنايدر من توفر صفحات تلو صفحات كتبت في جوهر القرارات وعن الاعتبارات التى يتم من خلالها اتخاذ القرار ، ولكن ما كتب عن تحليل القرار وصناعة القرار كان يسيرا للغاية. وعلى هذا الاساس ، كان المدخل يكتسب قوة . فبالاضافة لما كتب في الادارة العامة . فقد كان يستخدم على نطاق واسع في دراسة السياسة الدولية . وكما في الادارة العامة . فقد شملت الادارة الدولية التى تستأثر بقدر كبير قدرا كبيرا من الكتاب على الطريقة البنائية . ولكن ليس عن عملية صناعة السياسة الخارجية، ونفس الشيء حدث في ميدان التاريخ

الدبلوماسي ، كما طبق المدخل أيضاً على تحليل صناعة القرار عند القضاة ، وعلى الوكالات التنظيمية وعلى العمليات التشريعية وفى ثنايا فروع علم الاجتماع السياسي . وفي دراسات الحالة Case Studies لصناع القرار . ويرى سنايدر أن المدخل ذو أهمية في تحليل سلوك الجماعات التي خارج الحكم . ولأنه قضى عدة سنوات في مثل هذه الأمور . فقد كان سنايدر مقتنعا أن البحث كان « واحدا من عدة مداخل تكميلية أساسية لدراسة السياسة » وأنه قدم ، عونا كافيا لبعض المشاكل التحليلية الرئيسية لعلم السياسة لتبرير استثمار جوهرى للطاقة الفكرية من جانب بعض الباحثين .

ثالثا : تحليل متغيرات الموضوع :

نستطيع أن نبدأ دراستنا لمدخل صناعة القرار بتحليل لبعض المتغيرات المتصلة بالموضوع . ويبدأ سنايدر بالفكرة البسيطة التى تحوى : (أ) يتم انجاز كل الاعمال السياسية بواسطة أناس مجردين و (ب) أنه لو أردنا أن نفهم ديناميكية هذا العمل فاننا نكون على استعداد لان نرى العالم ليس من وجهة نظرنا ولكن من خلال المسئولين عن اتخاذ القرار (جـ) وانه عن طريق أعلاء حكم الفرد وتبني الهدف الممثل فى تحليل دقيق للعمل . فان اتخاذ القرار يقع في قلب العمل السياسي ، ومن ثم فانه الوحيد الذي يوفر ذلك التركيز الرئيسي الذي نستطيع أن نجمع تحته العوامل السياسية والمواقف والعمليات بقرض التحليل .

وتأسيساً على ذلك فمن الاهمية معرفة أن فهم العمل السياسى فهما صحيحا يتطلب (أ) من الذي اتخذ القرارات الرئيسية التي أدت ظهور عمل معين و (ب) تقييم العمليات الفكرية التي يصل صانعوا القرار لقراراتهم باتباعها .

رابعاً: الدوافع ، انواعها وتاثيرها :

بتحليل العوامل التي تؤثر في صانعي القرار والتي تعطي بنية ومحتوى لاختيارهم . فيقسم شنايدر تلك العوامل الى ثلاثة أنواع من الدوافع - هي المحيط

الداخلي . المحيط الخارجي ، عملية اتخاذ القرار ، فالمحيط الداخلي هو المجتمع الذي يتخذ الموظفون القرارات من أجله ويشتمل المجتمع ، بالاضافة للرأي العام ، الحث على القيم الرئيسية . والخاصية الرئيسية للتنظيم الاجتماعي ، وبنية ووظائف الجماعات ، الأنماط المؤسسانية ، العمليات الاجتماعية الرئيسية قبل (التطبيع الاجتماعي للبالغين وتكوين الرأى) . والتقسيم والتخصص الاجتماعي ، . ويتكون المحيط الخارجي من أفعال وردود الدول الأخرى (أى صانعي القرار فى تلك الدول) والمجتمعات التى يعلمون من أجلها والعالم المادى. ان هناك عمليات اتخاذ القرار – التي تتولد داخل التنظيمات الحكومية التي يكونون جزاء منها. ويرى سنايدر أن عملية صنع القرار تنقسم إلى ثلاثة أقسام فرعية : (١) مجالات الكفاءة . (٢) الاتصال والمعلومات و (٣) الدفع . وهى تشمل الادوار . المعايير والوظائف داخل الحكومة بشكل عام والوحدة الخاصة التى تصنع القرار ، وتأسسا على ذلك ، فان اطار صناعة القرار يضم مجموعة معقدة ومتشابكه من العمليات الاجتماعية والسياسية والنفسية – ولكى تدرس دراسة جيدة فقد نادى سنايدر ، على غرار علماء السياسة التقليدين ، باستعمال عدد كبير من المفاهيم المستخدمة فى علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعى وعلم النفس. والتى من ثناياها يمكن تحليل مدركات ودوافع وخبرات وأعمال صناع القرار.

خامساً: متغيرات صناعة القرار :

برغم أن تطبيق مدخل سنايدر فى مجال العلاقات الدولية، كان مليئا بالامكانيات الهائلة التي تخدم مجالات أخرى فى علم السياسة ، أوضح سنايدر متغيرات صناعة القرار . وان الدولة كانت تعتبر العامل الاول فى السياسة الدولية وكانت تبذل محاولات لفهم تصرف الدولة ، فى ضو الحقائق الموضوعية والتاريخية والسياسية والفنية للدولة ، وكانت تعزى أهداف الدولة ومصادر سلوكها لظروف

الجغرافيا والتاريخ والسياسة والتقنية في موقف معين وكان يفترض مراعاة الظروف الخارجية . وقد تم تحديد أهداف الدولة ومصالحها القومية بالظروف الموضوعية التي حدثت في وقت معين من الزمن .

غير ان الاهتمام كان ضئيلا بتوضيح أنه مهما كانت موضوعية هذه العوامل فان سلوك الدولة كان في الحقيقة ، سلوك صناع القرار وكان يعتمد على كيفية « ادراك » صانعي القرار لهذه العوامل وكان عمل الدولة يتمثل في عمل موظفيها وأن الموظفين كانوا يعملون كما كانوا يعتبرونه « بالظروف الموضوعية » . وكان من الضروري . تأسيا على ذلك أن تدرس عملية صناعة القرار بالتفصيل في محيط مشترك من الأوضاع الداخلية والخارجية . كما يراها صانع القرار . وهكذا ربط سنايدر بين الدولة وصناع القرار واعتبر أن صناع القرار يشكلون ظواهر تجريبية . ويجب أن يكون ممكنا للمحلل أن ينزل من عالم التجريد . الذي كان يعتبره سنايدر وحده بعيداً عن تناوله . ويلاحظ عن قرب عالم البشر المتفاعلين ولتناول هذة الحجج ونقدها في مدخل صناعة القرار المبررة والتي لم تبرر .

سادساً: العقلانية وعدم العقلانية في صناعة القرار:

مما يلفت النظر أن يتبنى الناقد مدخلين متناقضين : فقد انتقد البعض مدخل صناعة القرار في ضوء عقلانيته الزائدة . وآخرون انتقدوه لسبب تعليقه أهمية كبيرة على عوامل عدم العقلانية . وكلا من خطى النقد لا يمكن أن يكون صحيحا في نفس الوقت ، ونستطيع أن نتناولها الواحد تلو الآخر . فالانتقاد الذي يقول أن سنايدر جعل من عملية صناعة القرار عملية عقلانية جدا مبني على تكاثر التقسيمات والتقسيمات الفرعية في صناعة وصانعيه الذين القرار هم الذين .

١ - يزنون بعناية المواقف السلبية والايجابية في التصنيف مناقشة عملية

٢ - يضعون أطراً لطرق العمل البديلة . في كل حالة ،

٣ - يهتمون أهتماما متساويا بكل البدائل الممكنة .

٤ - يختارون واحدا منها بعناية .

ولم يعني سنايدر أنه يتحتم على صانعي القرار أن يمروا بكل هذه العمليات . وكل ما قصـــــده هو أن الموظفين - من الأفضل - أن يتوافر فيهم الآتى :

١ - يكون لديهم فكرة ، بوعي أو بدون وعي ، عن الأهمية النسبية لعدة قيم ،

٢ - يكون لديهم بعض المفاهيم ، سواء كانت واضحة أو غامضة ، عن الوسائل المتاحة للوصول لتلك القيم .

٣ - يكونون مشغولين ببعض الجهد ، مكثف أو مبسط ، لربط الوسائل المتوفرة لديهم بالأهداف التي يسعون لتحقيقها.

٤ - عند نقطة ما يكون عليهم أن يختاروا بديلاً ، قد يكون مفصلا وقد يكون مضطربا ، يتعلق بنوع العمل الذي يتواءم مع الموقف الذي يواجهونه . وطالما أن العدد الكبير من التقسيمات والتقسيمات الفرعية كانت قد تم مراعاتها فإن سنايدر يقترح على صانعي القرار أن يهتموا بكل واحد منها ، فقد كان الكثير يعتمد على بعد نظرهم . وإذا ما عتقدوا أن المحيط الخارجي كان أهم من المحيط الداخلي ، فقد وضعوا ذلك في الاعتبار أو العكس . وما أراد سنايدر أن يقوله هو أن كلا من المجالين الداخلى والخارجى يجب وضعها فى الاعتبار عند اتخاذ القرار .

سابعاً: البحث عن خواص الشخصية :

أوضح فريق آخر من النقاد فيما تتعلق بمدخل صناعة القرار أنه يتطلب أن يتقدم الباحث كمحلل نفسي هاو لكي يبحث عن خواص الشخصية والتحيزات الخاصة والدوافع غير المحكومة الكامنة خلف سلوك الموظفين فى توجهاتهم وقد خرج سنايدر على طريقته لكي يشرح في تحليله للسياسة الخارجية أن كثيراً من سلوك صانع

السياسة يمكن تفسيره دون الاشارة للعوامل المفرطة في الحساسية (مثل ما حدث له فى الكلية ، أو علاقته الحالية بزوجته أو طموحاته فى العمل) . ويوضح سنايدر أنه ببنما لا يستطيع دارسو السياسة الخارجية أن يتجاهلوا العامل الدافعي ، اذا ما أرادوا أن يفسروا سلوك العاملين الدوليين المجردين ، فانهم لا يحتاجون بالضرورة للاهتمام بسلسلة من الدوافع التى تنقسم إلى قسمين :

القسم الأول ذلك الذى يكتسبه الموظف من خلال العضوية والمشاركة فى مؤسسة صناعة القرار .

فى حين يتمثل القسم الثانى فى سلسلة واسعة من الخبرات السابقة خلال فترة الطفولة والمراهقة والذى أطلق عليه سنايدر تابع الدوافع فالمهم هو الدور الذى يمارسه الموظف في التنظيم الهرمي الاداري ، والعوامل التاريخية التي تحكم سياسة الدولة الخارجية وعلاقة الأحداث الخارجية والالتزامات القائمة والخطط المستقبلية للحكومة هى أكثر أهمية من العوامل والدوافع المتصلة فى دور صناع القرار ، تلك المشتقة من العملية التنظيمية التي تبزغ عن الالتزام بالاتفاقات والقيم التقليدية ، وتلك الفطرية فى الاهداف التي نتجه السياسة لتحقيقها . وبمعنى آخر ، فان الدوافع السياسية للعاملين تنجز دورا هاما في عملية صناعة القرار أكثر من الدوافع الشخصية .

ثامنا : اهمال البيئة الخارجية :

انتقد المدخل كذلك من زاوية اهمالة البيئة الخارجية وتأكيده الزائد على زوايا مضادة تماماً . ويتمثل الانحراف الوحيد لسنايدر في اعتبار الأحداث في المحيط الدولى كمحددات جوهرية لعمل الدولة . ولكنه لم يستبعد دور الاحداث والاتجاهات في الداخل أو داخل الوكالات الحكومية . فاذا كانت البيئة الداخلية هى التى تمارس تاثرا أكبر على صناعة القرار ، فان الباحث يحاول أن يفحصه . ولكن عليه أن يضع في الاعتبار آثار الدوافع الخارجية على صناعة القرار – وأن يتتبعها – من خلال الاتصال والعملية التنظيمية – من البداية عند استجابة النظام . واذا ما علق باحث ما أهمية

أكبر في بحثه على البيئة الداخلية أو الخارجية كل على حساب الآخر ، فان ذلك يكون خطأ الباحث وليس خطأ المدخل .

تاسعاً : واخيراً : عدم التوصل إلى نظرية مقنعة لصنع القرار :

وثمة انتقاد أكبر بشأن صلاحية مدخل اتخاذ القرار ثم التركيز على فشله فى التوصل إلى نظرية مقنعة ويقدر سنايدر قائمة ضخمة التصنيفات الفرعية ولكنه لم يتمكن أن يضع منها كلا مترابطا ، يتم عمله على أساس نظرية فقط . كما أنه عاجز عن اقتراح القوة الملائمة للمصادر المختلفة لصناعة القرار . أو تأثيرا لبيئة الداخلية والخارجية والتنظيمية حيث أنها تتباين من موقف لآخر ، أو التفاعل بين تلك البيئات المختلفة . ونترك سنايدر يفسر ذلك من ثنايا معرفته .

« منطقية الظواهر غير المعروفة التى تعبر عن نفسها . ولفت الانتباه لمقدمات منطقة جديدة ومفاهيم مبتكرة، ولكنه لم يحدد متى ولا أين ولا كيف تستخدم . وقد اقترح مشاكل يمكن البحث فيها بطريقة مثمرة ولكنه لم يقدم خطوطا ارشادية مادية عن كيف يتقدم الباحث » . ان تصنيفات سنايدر تقف معزولة بعضها عن بعض . فهو يلحظ وجود ضرورة النظر لمصادر الدوافع الداخلية والخارجية ولكنه لايوضح كيفيه تشجيعها . وعلاوة على ذلك . فانه يبدو متفائلا بأن . أن دراسات السياسة الخارجية عبرت الآن مرحلة الاستيعاب وأصبحت ناضجة متسائلا في نفس الوقت عن السر في عدم بذل محاولات جادة لبناء نظرية في مجال صناعة القرار حتى في السنوات الاخيرة عندما بلغت دراسات السياسة الخارجية درجة النضج .

وعموما يمكن ان نتخلص من عرضنا السابق أن نقص بناء النظرية ، على أى حال ، لاينتقص من الجهود المبذولة مالم يتكون من عدد من الدول المجردة ومطلب غير حرج لتفسير سبب واحد بذله سنايدر في مجال السياسة الخارجية والسياسية الدولية. ومن الحقيقة الموضوعية ، وبفضل آراء سنايدر ، فقد تم الاتصال الى عالم يتم التاكيد

فيه على أهمية الموارد البشرية من حيث الكيف ، وعلاوة على ذلك ، فان اصطلاح صنع القرار قد أصبح مقبولا ليس فقط في مجال السياسة الخارجية ولكن في العمليات السياسية كذلك . ولم يخطيء روسينو عندما قال أن مدخل صناعة القرار قد دخل الآن في عملية تحليل السياسة الخارجية . وقد كتب قائلاً « العادات التي تحداها قد الغيت والعادات الجديدة التي اقترحها أصبحت مندمجة في الافتراضات العاملة للمارسين لدرجة أنها لم تعد في حاجة الى تعقيد أو تحديد الصياغة الاصلية التي تخرج منها » . وقد أصبح الباحثون الآن في وضع يسمح لهم باقامة واختبار الفروض حول سلوك الدول على السرح الدولى . وهم أحرار في اختيار أسلوب التظاهر ويتبعون منطق نظرية المباريات Game Theory . وفي نفس الوقت . فالحقيقة هي أن الجهد الجاد الوحيد الذي بذله لتطبيق المدخل على البحث التجريبي لا يزال هو نفس الجهد الذي قام به سنايدر بالتعاون مع بعض زملائة . ولاينفى ذلك أنه لازال هناك نقد آخر لمدخل صناعة القرار . والذي يشترك فيه نموذج الاتصال فى البحوث الاعلامية ، وهو أنه يهتم بتحليل العمليات أكثر من نتائج القرارات وكما أوضح روبنسون وماجاك Ma-jak ، فانه من بين أهم واجبات دراسات صنع القرار هو مد البحث لسلسلة ناتج العملية . وحتى الآن فان الجزء الاكبر من تحليل القرار كان ينصب على « داخل العملية » وليس على علاقة العملية بنتائجها ، وقد فسر ذلك بحقيقة أن عملية صناعة القرار نفسها تكتسب تعقيدا متزايدا في المجتمع الحديث وفي الأنظمة السياسية ، بينما سلطة اتخاذ القرار ليست موزعة بين مستويات منفصلة - محلية ، رسمية . واتحادية - وأفرع مستقلة ، ومؤسسات ووكالات حكومية ، ولكن البيروقرطية نمت في كل مكان كما امتدت قنوات الاتصال والتاثير لعدد كبير من الافراد والجماعات خارج الحكومة ، والتي تمارس بعض الضغط عليها ، كما ان فرانكل Frankel لم يخطيء عندما يقول « لكي يتم انجاز عملية صنع قرار فان من يقومون بصنع القرارات الرئيسية وبسبب تخلفهم لا يعرفون أنهم يصنعون تلك القرارات . وتكون النتيجة نوعاً

من التنصل من المسئولية المنظمة تنتج عن قرارات وأفعال المسئولين العديدين . وهذه الاتجاهات تجعل مهمه تتبع عملية القرار أكثر تعقيدا ، وبطبيعة الحال . تعترض عملية تطوير نظرية صنـــع قرار شاملة . وبالتالى تظل « نظرية » صنع القرار كما هي الآن . ويمكن أن تعتـــبر على أحسن الظروف بأنها تتكون من مـجـمـوعـة من التقسيمـــات التي تشـــكل « مدخلا » أو « خطة » تتكون من عدة بيانات تحدد العلاقة بين المتغيرات ، وليس نظرية بأى حال .

وبعد . فان اتساع دراسات صنع القرار ، وأهتمامها بتفاعل العمليات الفكرية والاجتماعية والعمليات الأخرى التي تضم أجزاء كبيرة من المجتمعات ، هو الذي يجعل من الصعب القيام بمهمة هذا الجهد الهائل لبناء النظرية حول مداخل اتخاذ القرار .

نظرية المباريات Game Theory

المفاهيم الرئيسية للنظرية

يمكن إجمال المفاهيم الرئيسية لنظرية المباريات فى النقاط الاساسية الآتية سواء ذلك بالبحث السياسى أو البحث الاعلامي فى مجال الرأى العام .

اولا : تطبيق النماذج الرياضية على الدراسات السياسية :

أن المفهوم السائد والمسيطرة على أصحاب التفكير العلمي بين علمـــاء السياسة المحدثين هو نظرية المبـــاراة . أو « نظرية المباريات » . كما تسمى أحيانا . لأنها تعرف « بمجموعة من الافكار تتعلق بأساليب قرار عقلانية في مواقف من الصراع والتعقيد والتنافس . وعندما يبحث كل مشارك أن يضاعف مكاسبه ويقلل خسائره » . فان نظرية المباريات تركز على تطبيق النماذج الرياضية على الدراسات السياسية الاعلامية . ولكونها تطورت في العشرينات بواسطة إميل بوريل Emil Borel . فقد اعتبرت كممارسة فكرية شيقة الى أن قام جون فون نيومان John von Neumann

وهو عالم رياضي . بتطويرهـــا كمحاولة لمعالجة المشكلة الكلاسيكية التي تتعلق بتحديد للسلوك وقد وضع جون فون نيومان مجلدا بالتعاون مع أوسكار مورجنستون Morgenstern ، في مجال أو « العامل » العقلاني . ولكن لم تشتهر النظرية الا بعد أن أطلق عليه « نظرية اللعبات والسلوك الاقتصادي عام ١٩٤٤ ويعود الفضل في ادخال النموذج وتطبيقة لدرجة ما على علم السياسة الى Haward Ralito R. & Ducan Huce . وعلى أي حال . فقد استخدمت النظرية على نطاق أوسع في مجال السلوك فيما يتعلق الائتلافى الوزاري والسلوك القضائي وفي مواقف الصراع في السياسات الدولية . حيث يكون دعاتها الرئيسيون كابلان Mortan A Kaplan وريكر Willam H. Ricer وشلينج Thomas C. Schelling

ثانياً: اصل نظرية المباريات :

أن نظرية المباريات ، ترجع في أصلها الى العاب الردهة مثل الطاولة والبوكر أو البردج ، التي يكون بها عناصر صراع واضحة ، وعناصر اتخاذ قرار . وتلعب بواسطة لاعبين أو أكثر بحيث يكون قرار اللاعب متعلق بقرارات الآخرين . وتكون النقطة الرئيسية . على هذا ، هي تبعية القرارات بين مختلف اللاعبين المشتركين في اللعبة . في موقف من هذا القبيل ، حيث يهتم كل لاعب بكسب اللعبة وأن لاعبين أو أكثر ينبغي أن يختاروا ويحددوا افضليات تتعلق بنتائج هذه الاختبارات، فيلزم أن يتواقر لديهم بعض المعرفـــة بالاختبارات المتاحة أمام . والتي يقوم بها كل منهم والاداء الذي يقـــوم به اللاعبون الآخرون في عمـــل اختباراتهم . ويتمثل صلب ألعـاب الردهة Parlour games في أنه لايمكن لأي لاعب أن يتخذ قرارا بمفرده : وأن اختياره يقوم بعمله أحد اللاعبين يعتمد تماما على الاختبارات التي يقوم بها اللاعبون الآخرون .

ثالثاً: التعرف على وجهات نظر اللاعبين الآخرين :

إذا عدد اللاعبين يزيد على الاثنين ، فانه يتحتم على كل لاعب أن يحدد اختياره بعد التعرف على وجهات نظر اللاعبين الآخرين . وينبغي عليه أن يبذل جهداً لكي ينظر للمشكلة من وجهة نظر شخص آخر ، وبدون ذلك لا يكون في موقف يسمح له باتخاذ قرار لنفسه . ويجب أن يبني كل لاعب قراره على ما يتوقع أن اللاعبين الآخرين سوف يفعلوه . وهكذا ، يصبح الموقف ذا أهمية فعلية وتحد فكرى ويصبح الانسجام ، تأسيساً على ذلك ، هو فن اللعبة . اذ يجب أن تكون الاختبارات التي يحددها اللاعبون منسجمة ليس فقط مع ما يتوقعونه من الاختيار ولكن أيضاً مع ما يتوقعه الآخرون من هذا الاختيار . ومن ثم تصبح نظرية المباراة « هي الدراسة الرسمية للتوقعات العقلانية المنسجمة التي يستطيع المشاركون الحصول عليها من اختيارات الآخرين ويكتب شوبنيك قائلا « ان النموذج الرياضي لدراسة بعض مظاهر صنع القرار الواعي في مواقف تشمل احتمالات الصراع أو التعاون ، يتعامل مع العمليات التي تكون فيها وحدة صنع القرار تتمتع بسلطة جزئية فقط على العوامل الاستراتيجية التي تؤثر في بيئتها » . ففي كل المواقف . حيث ينبغي اتخاذ قرار يتعلق بالآخرين – في حالة القادة المشغولين في المعارك ، والدبلوماسيين المشتغلين بالمساومات والمفاوضات ، والسياسيين الذين يحاولون أن يؤثروا على الناخبين ، والمشرعين الذين يبذلون الجهود لتنظيم الجماعات أو الائتلافات السياسية . فان نظرية اللعبة يكون لها دور تقوم به . وان التشابه بين المباريات واستخدام نظرية المباريات في العلوم الاجتماعية عادة ماتكون محددة جيدا . وأن يكون لها عدة قواعد ظاهرة كافية . حيث تكون المعلومات المتوفرة لدى اللاعبين محددة في كل نقطة . ويكون نظام التسجيل كاملاً .

رابعاً: عناصر النظرية :

قد نبدأ بتفسير بعض المفاهيم المرتبطة بنظرية المباريات . ففي البداية هناك لاعبون .

أو صناع القرار . فقد يكونون أفرادا أو مؤسسات . وكل لاعب يعتبر كيانا عقلانيا ذا أهداف محددة جيدا . ويكون تحت تصرفه بعض أنواع الموارد . التي يستطيع بمساعدتها أن يتغلب على القوى التي يتنافس أو يتصارع معها ، وتصف قواعد اللعبة كيفية استغلال تلك الموارد . والقواعد في الألعاب العادية تتسم ببعض الفهم الراسخ أو البيانات اللفظية التي تصف السلوك المقبول من جانب للاعبين . ولكن القواعد في نظرية اللعبة تختلف عن ذلك – فهي موضوعة بواسطة أناس ذوي قوة كافية لتطبيقها من ثم يوجه أهتمام بالغ لمضامين قواعد الموارد وليس لمتطلباتها الوصفية . ومن ثم ، يمكن تحديد قاعدة اللعبة بأنها توزيع الموارد والامكانيات الاستراتيجية المتاحة لكل لاعب لاستغلال هذه الموارد . ويجب أن تحدد القواعد في ضوء الموارد التي يكون اللاعبون فيها على استعداد لاستغلالها . فالدول التي تملك الاسلحة النووية ، على سبيل المثال قد يتوفر مفهوم ضمني بأنها لن تستخدمها ، وفي هذه الحالة لا تكون هذه الاسلحة جزءاً من « قواعد اللعبة الدولية » . ولكن في حالة ما اذا كان هناك تهديد باستعمالها ، كما كان الحال في كوبا عام ١٩٦٢ عندما هددت عملية تسليم الصواريخ الروسية طراز ICBM ذات الرؤس النووية . بتغيير التوازن الدولي النووي في كل أنحاء العالم . يمكن أن يعامل هذا التهديد على أنه محاولة لتغيير « القواعد » وتقييدها . كما فعل كيندي عندما أصدر الاوامر للاسطول الأمريكي بمحاصرة الجزيرة.

ويفترض في نظرية المباريات أن ينشغل اللاعبون باختيار البدائل ، من آن لآخر ، والتي يطلب منهم أن يستخدموها في حالات قادمة . وهذه الحالات المستقبلية توصف بأنها نتائج للعبة . فالنتيجة تكمن عادة في العلاقة بين اللاعبين والجائزة أو الهدف الذي يسعون نحوه . وفي ألعاب معينة مثل الطاولة . يمكن أن تكون هناك ثلاثة نتائج محتملة – بالتحديد مكسب . خسارة أو تعادل ، ولكن في الالعاب

الاخرى يمكن أن يكون هناك عدد أكبر من النتائج . ويمكن أن تعرف السلسلة الكاملة للنتائج المحتملة بالاهداف وفي الالعاب الصناعية . مثل الطاولة . البردج أو البوكر . فان مخترع اللعبة يصمم سلسلة صغيرة من الاهداف . محدودة في العدد والاتصالات الممكنة . ولكن في الحياة الحقيقية لا يمكن ملاحظة هذه الحدود . وان للهدف المرتقب من كل لعبة نظرة خاصة أو مكافأة لكل لاعب . ويوصف ذلك في نظرية المباراة « بالفائدة » . وفي الطاولة فان أكبر عائد هو المكسب . على الرغم من أنه قد يشمل كميات كبيرة من الجوائز النقدية أو البطولة الدولية أو المحلية . ويكون التعادل أحسن ثاني عائد والخسارة تكون الاحتمال الثالث . ويحاول صاحب نظرية اللعبة أن يحلل الاستراتيجيات التي يستيطع اللاعبون أن يضاعفوا بها عائدهم . أي . يقتربون من النتائج المفضلة بقدر المستطاع .

خامساً: الاستراتيجية هي صلب مفهوم النظرية :

تعتبر الاستراتيجية هي قلب مفهوم نظرية المباريات . فهي تفترض العقلانية في سلوك اللاعبين (حتى رغم أن صانع القرار العقلاني أو اللاعب قد يكون تشكيلا نظريا أو كياناً صناعياً) . وان الفرض الكامن خلف نظرية اللعبة . على أي حال . هو أن اللاعب ليس فقط عقلانيا تماما ولكنه مدرك من تلقاء نفسه بالأولويات في اغراضه وأن تتوفر له معرفة تامة بالاستراتيجيات المتاحة لتحقيق العائد . ويكون مشغولا تماما بمحاولة مضاعفة عائدة بطريقة تتمشى مع تكوين عائده الشخصي أو في ترتيب الافضليات . وكما قال رالف جولدمان Ralf M. Goldman ان الاستراتيجية هي « برنامج شامل للاعمال يتخذه اللاعب لكي يحقق نتيجة مرغوبة أو مجموعة من النتائج تحت ظروف معاكسة أو صراعية » وتتكون الاستراتيجية من كل الخطط المختلفة المحتملة المتوفرة لدى اللاعب لكي يحدد ماذا سيفعل بعد ذلك.

ويتضمن الفرض أن اللاعب ، لكونه عقلانيا ، يمكن أن يعمم استراتيجية تغطي

كل الاحتمالات الممكنة . مهما كانت هذه المواقف محتملة في الحياة الحقيقية . فهناك العديد من الاحتمالات التي توضع في الاعتبار حتى في لعبة الطاولة . حتى رغم أن النتائج محددة بثلاثة . ولكن هناك ملايين الطرق التي تنفذ بها اللعبة .

والبوكر ، الذي يعتبر نسخة أخرى من اللعبة ، يضم قالبا يحتوى على ١٧٢٨ صندوقا وأن « حساب أحسن استراتيجية واحدة لكل لاعب بنسبة دقة تصل الى ١٠ ٪ قد يتطلب بليوني عملية ضرب وجمع » وبجانب الفكرة الرئيسية للاستراتيجية . هناك أفكار أخرى متصلة . مثل استراتيجيات الحد الأدنى والحد الأقصى Maximum stratages التي تشتمل على اللاعب الذي لديه أدنى حد من المخاطرات ويسعى لتحقيق أكبر عائد على فرض أن العدد النهائي للاستراتيجيات الممكنة يتوفر لكل لاعب . أو استراتيجية نقطة المزج التي يحصل فيها كل من الفريقين على نفس العائد .

سادساً: وجود اكثر من نظرية :

هناك في الحقيقة . أكثر من نظرية للمباراة . والتي تقترح أنواعا مختلفة من البنيات للعوائد المتاحة . وبشكل عام . يمكن أن يوجد (١) ألعاب لشخصين صفرية النتائج (٢) ألعاب لشخصين ليست صفرية النتائج . (٣) ألعاب صفرية النتائج بدون أشخاص و (٤) ألعاب ليست صفرية النتائج بدون أشخاص .

وفي النوع (١) يوجد لاعبان وان ما يكسبه أحدهما تساوي ما يخسره الآخر بحيث يكون اجمال النتائج اللاعبين صفراء . وفي النوعين (٢) و (٣) . التي تشمل شخصين أو أكثر في اللعبة . قد يقتسم اللاعبون الناتج بشكل ما ولا يتحتم أن يتساوي ما يكسبه الشخص مع ما يخسره الآخر : ومثل هذا البنية سوف تتطلب أن يكون العائد قابلا للتقسيم وأن يطبق مبدأ للتقسيم . وفي النوع (٤) حيث يوجد ثلاثة لاعبين أو أكثر . فان قوة اللعبة يطور عددا كبيرا من الملامح الجديدة . ويصبح ممكنا

للاعبين أو أكثر أن يتعاونوا ضد الآخرين بتجميع مواردهم واتخاذ قرارات جماعية أثناء اللعب . وفي أثناء اللعب قد يتكون نوع من الائتلاف . الذي قد يقلل عدد الخصوم. ولوصف هذا في نظرية اللعبة بعملية . « تعصب اللاعبين » ضد لاعب المقدمة لكي يقللوا من فرص كسبه . واذا ما اجتاح الائتلاف للمساعدة فيحتمل أن يؤدي « العمل » بمساعدة أحد اللاعبين الآخرين . حتى ولو اضطر أن يدفع سعرا عاليا للاعب الذي يضمن له المكسب . وان عضو الائتلاف قد يخطط كثيرا مع اللاعبين الآخرين ، وبهذا يجعل فرص الفوز مؤكدة تماما . ،من ثم يصبح التألف لعبة داخل اللعبة ، يقوم فيه اللاعبون بممارسة القواعد لكي يعززوا الاتفاقات ويبعدوا الاعضاء الأقل اختبارا من الانشقاق استجابة لعروض أفضل من اللاعبين المنافسين وتظهر الألعاب من هذا النوع في تشكيل حكومات الأغلبية في الأنظامة الديمقراطية . الرئاسية والبرلمانية على السواء فالشخص الذي يسعى لرياسة الجمهورية قد يسند منصب نائب الرئيس لشخص يؤيده لزيادة الفوز بالرياسة . أو أن يدخل زعيم الحزب السياسي في تعاملات مع زعماء آخرين . أو حتى مع أعضاء الأحزاب السياسية الاخرى ويعطوتهم اماكن في الوزارة بهدف الحصول على الاغلبية المطلقة .

ولكي تطبق نظرية اللعبة . يجدر بنا أن نبدأ بتمييز واضح بين جزأيها . أولاً . هناك الجهاز الرياضي الرسمي . الذي يعتبر مجردا تماما . ورمزيا وبدون أي علاقة ضرورية بالعالم التجريبي . ثانياً هناك جزء « النظرية » الذي يتكون من قواعد الاتصال التي تربط عناصر النموذج الرسمي ببعض الظواهر التجريبية المعينه . وكل اصطلاح يستخدم في المناقشة وكل بيان عام أو نظرية بسيطة يكون لها معنين متميزين (أ) خلال اطار الجهاز الرسمي . و (ب) خلال الاطار التجريبي الذي يطبق عليه النموذج الرسمي . على سبيل المثال . « فالائتلاف » يعني من الناحية التجريبية الاتفاق بين لاعبين في لعبة ما ولكن من الناحية الرياضية فانه يعبر عن اختلاف قالبين

. أو « الحركة » تعني من الناحية التجريبية عملا يقوم به اللاعب أما رياضيا فانها تعني صفا أو عمودا من الرمز المنظم . والمبدأ العام الذي تجدر ملاحظته في تطبيق نظرية اللعبة هي أن يبدأ الشخص دائماً بالنموذج الرسمي ثم يحاول أن يحدد المعنى الدقيق للمصطلحات من خلال الاطار المطلق بواسطة النموذج .

بعض تطبيقات النظرية في علم السياسة

عندما نتناول تطبيق نظرية المباريات في علم السياسة ، فاننا نجد أن أفضل توضيح هو الذي قام به كابلان . وسكلينج وريكر ، الذين حاولوا تطبيقه في مجال السياسة الدولة فضلا عن السياسة الداخلية . ويصف كابلان تحليل اللعبة بأنه « أحسن اداة متاحة لتحليل مشاكل الاستراتيجية » ويعتقد أنه لو استخدم استخداما صحيحا ، فانه « يحتمل أن يزيد من فرص استغلال عن « استراتيجية » . ولكن تحليله الخاص في كتابه « النظام فصول عن « استراتيجية وبراعة الدولة » حيث كان متوقعا أن يتناول العمليات في السياسة الدولية » لا يؤيد ادعاءاته . ففي فصلين بين ثلاثة مشاكل للتطبيق . فانه ينتهي بمناقشة فنية ترتبط بطريقة غامضة بصنع لقرار التجريبي . ويصعب القول عما اذا كان كايلان يعني أن تكون مناقشة للموضوع دليلا لصانع السياسة أو مجرد اقتراح للوسائل التي يستطيعون بها معرفتهم في بعض الأغراض . وما يقدمه كاقتراحات للاعمال السياسية هو مجرد تعميمات ناتجة عن عقل دقيق وليست نتيجة لأي بحث تجريبي . مثال ذلك قوله : « اذا لم يكن عند أحدهم النية للدوافع . فليس من الحكمة المخادعة يعمل التزام محدد » أو « أنه من غير الحكمة أن نجعل البيانات ذات القصد أكثر تحديدا من القصد في تنفيذ المباحثات » – هذه العبارات لا تحتاج لمساعدة نموذج رياضي معقد لمساندتها .

ان الأسلوب الفج غير المترابط الذي يكتب به كابلان لا يؤيد ادعاءاته عن أهمية النظرية . وفي الحقيقة ، فانه قد يرى أن يترك النظرية للرياضيين . وقول ان قليلا من

علماء السياسة يملكون معدات رياضية أو الوقت لحل المسائل الرياضية في الاستراتيجية ، وبالتاكيد فانه لا يمكن تطبيق نظرية اللعبة على الظواهر السياسية بالطريقة التي حاولها كابلان ، فكما أوضح ميهان « أن مصيبة كابلان الرئيسية هي الرغبة في الاستفادة من نظرية اللعبة بطريقة لا يمكن تبريرها في الوقت الحاضر » وان صعوبة ، أو حتى عدم امكانية إشباع الافتراضات التي تكمن خلف تطبيقات النظرية قد عرفت من جانب كتاب آخرين أيضاً ، فكما أوضح أناتول رابورت ، فان نظرية اللعبة التطبيقية يجب أن توفر حلولا للمشكلات الحقيقية وأن المشكلات الرئيسية يصعب تناولها من خلال قالب المباراة . والمدخل كله مبني على مفهوم العقلانية الذي لا يبدو أنه يعمل بفاعلية ، حيث أن عمليات التطبيع الاجتماعي أو المعايير الثقافية لا يمكن أن تخرج عن الاعتبار وإنما تكمن الصعوبة في تصور الموضوع في حقيقة أن عدد الحركات حتى في أبسط المواقف التجريبية عادة لا يمكن تخيله . والطريقة الوحيدة لتطبيق نظرية اللعبة لكي نخدم متطلبات الاستقصاء السياسي يتم بتوجهها لاغراض الأخرى – وهذا ما فعله سكلينج ، في دراسته عن الصراع وريكر ، في دراسته عن الائتلاف – أحدهما باستخدام مفهوم نظرية اللعبة كاداة توضيحية والآخر باستخدامها كقاعدة للاستقصاء في الظواهر التجريبية . وبينما أعترف العالمان بالولاء الكاذب لنظرية اللعبة ، فقد حولاها تحولا جذريا لدرجة أنها فقدت جزءاً كبيرا من شكلها وتماسكها وأصبحت أكثر نفعا للدراسات السياسية .

وكما فعل كابلان ، فقد قام ريكر بتطبيق نموذج نظرية المباريات على فهم السياسة الدولية . والنموذج الذي استعمله هو مباراة بدون أشخاص مجموع ناتجها صفر ، الذي يفترض لاعبين عقلانيين ، ومعلومات صحيحة ونتائج جانبية أو مساواة بين اللاعبين . وقد أدخل تعديلا بسيط على مفهوم العقلانية – بمعنى أنه لا يملك معلومات صحيحة ولكنه يبني تحليلة على حالة المعلومات واتاحة في نظام في وقت

محدد . وكان هدفه الأساسي من تطبيق نظرية المباراة في السياسة الدولية هو أن يكتشف بعض مباديء اللعبة التي تحكم عملية تكوين الائتلاف . وقد طبق ريكر ثلاثة مباديء رئيسية قام بتطويرها من نموذج نظرية اللعبة على البيانات التجريبية أو التاريخية . وهذه المباديء هي : مبدأ « الحجم » . المبدأ « الاستراتيجي » ومبدأ « اختلال التوازن » ان فهمه لمبدأ الحجم قد دفعه لاستنتاج أن محاولات تكوين ائتلاف ليست موجة لمجرد تضخيم نفسه . ويظل حجم الائتلاف كبيرا بالدرجة التي يعتقد صانعوا القرار أنها تضمن المكسب . ويعتمد ذلك أيضاً على المعلومات المتاحة التي تتعلق بمباديء الإئتلاف المتعددة . واذا لم يحدث أن تكون المعلومات كافية فعندئذ يكون هناك اتجاه لجعل الإئتلاف أكبر من المسموح به من جانب الموقف . ويعتبر مبدأ المعلومات في نموذج ريكر نتيجة طبيعية لحجم المبدأ وتستخدم أبعد من ذلك في فحص العمليات الداخلية في تشكيل الائتلاف . وتبدأ الائتلافات . كما أوضح ريكر « كائتلاف بدائي » ثم يتطور من خلال اكتساب أعضاء تخصص لهم « قواعد جانبية » وعندما يتكون « إئتلافا بدائي » فان الاعضاء الخارجين عليه والذين يخشون عدوان هذا الإئتلاف وسرعان ما يشكلون « إتلافاً بدائياً » آخر . ولكن الهدف تحويل « الائتلاف البدائي » الى « ائتلافاً رابح » . فكيف يتم ذلك ؟ هنا يأتي دور المبدأ الاستراتيجي . فالاستراتيجية مطلوبة لمضاعفة احتمال النجاح بتحويل «الائتلاف البدائي» الى ائتلاف رابح . واذا ما وضع الائتلاف البدائي في موقف متميز استراتيجيا بمعني أنه يستطيع أن يحقق مكاسب أكثر لأعضاء ، فهناك احتمال أن ينتصر الائتلاف . وهذا ، بطبيعة الحال ، يعتمد على افتراضات أن : (١) لن ينسحب الأعضاء من الائتلاف الذي انضموا اليه فعلا و(٢) المكاسب العائدة عليهم لن تخفض بدون موافقتهم . و(٣)، هناك مبدأ خلل التوازن . فالنموذج المختار غير ثابت ويتقصه الاتزان ، وحتى لو تحقق توازنا مؤقتا فانه سوف يزول بسرعة . وقد حاول ريكر . بهذا ، أن يوضح أنه من الخطأ افتراض أن السياسة . لكونها عقلانية ، تكون

بالضرورة . وفي تشكيل الائتلاف ، يوجد دائماً عنصر عدم الاستقرار وعدم التوازن . وفي هذا الخصوص ، يناقش ريكر مصادر عدم الاتزان ووسائل تحقيق الاتزان بفحص العوامل الخارجية الداخلية التي تؤثر عليه . وتتجه نزعته الأساسية لصالح الاعتقاد أن العوامل الداخلية أكثر أهمية . ويكتب قائلا . « عندما يسقط القادة ، الرجال رالأمم على السواء ، فانه يبدو لي أن الحقائق في حسابات القادة أنفسهم . اسرافهم وبحثهم المستميت عن السلطـــة . وتمسكهم بها واحتكارهم لها كما يقول هونر ، هو العامل الاساسي في تغـيير الموازين (القوة) . اذا كان الامر كذلك ، فعندئذ يكون جهاز القرار في حالة عدم توازن حتمي ومطلق » .

وهناك عالم سياسة بارز آخر طبق نظرية اللعبة في السياسة الدولية بفاعلية أكثر من كابلان وريكر وهو سكلنج . ويعتبر عمل سكلنج « اسهاما جوهريا لتطوير نظرية اللعبة ومثال جيـــد على فائدة ما يسمى مدخل النظرية اللعبـــة « لدراسة المشاكل السليسة » . وبينما نرى سكلنج يتذوق مميزات تطبيق نظرية اللعبة على الأقل في القرارات العقلانية للعاملين الذي يبنون قراراتهم باستمرار على الاختبارات التي يقوم بعملها الآخرون : فقد قام بتعديل النظرية . وفي الحقيقة فان سكانج يبحث عن نظرية لعبة يمكن أن يطبق بفائدة أكبر بواسطة عالم الاجتماع ، ومن ثم ، فانه على استعداد للتخلص عن الكمال الشكلي ودقة النظرية لكي يجعلها ناقصة . وقد اقترح سكلنج بعض التغيرات الأساسية في تقسيم الألعاب ، تقسيم الانتقالات وأسس التفكير الاستراتيجي . ويقدر ما يتعلق الموضوع بتقسيم الألعاب ، فانه يعتقد بأن النموذج يصر على الالعاب السابقة علي الصراع . ولكن اذا كنا نحاول أن نفهم السياسة الدولية . فاننا لا نستطيع أن نهمل الحقيقة التجريبية التي تثبت أن مفهوم الصراع الصرف أو الائتلاف الذى يفترضه نموذج نظرية المباراة ، ليس له وجود في الحقيقة . فالصراع الصرف والائتلاف البحث . في الحقيقة . هما طرفي الاستمرار . فمعظم

العلاقات الدولية تشتمل على درجة من الصراع وقدر معين من الاعتماد المتبادل . ولكي نتعامل مع موقف حقيقي من هذا النوع . لقد أدخل سكلنج مفهوم ما يسمى « بألعاب المساواة » أو الانتقال المختلط » وعند ممارسة هذه الألعاب ، فان العمليات الفكرية المستخدمة تختلف تماما عن العمليات اللازمة لالعاب الصراع الاخرى أو التعاون . ولكي تميز هذا النموذج من النموذج الشكلي الذي يطلق عليه الشكل النهار أو الشكل « العادي » للعبة . وتشمل دراسة الشكل الموسع دراسة كل اختبار خاص في أداء اللعبة ويدخل في نطاقها العوامل النفسية التي تحدد اختبار القرد . وحتى ادراكه .« وتعريفه » للموقف الذي يتم فيه عمل الاختيار .

وقد وطد سكلينج مدخلا جديدا لمفهوم « الانتقال » . ويختلف تقسيمه للانتقالات عن التقسيم الشكلي المجرد للنظرية التقليدية للعبة . ويضع الجوانب النفسية للاختبار في الاعتبار . ونحن نعرف بالفعل . كما يرى سكلنبح ، الكثير عن السلوك البشري أكثر مما تفترضه نظرية المباريات . أي أن الرجل أكثر من مخلوق عقلاني .

وليس هناك من سبب يدعو لعدم استغلال هذه المعرفة في دراسة تحركات التقسيم . وقد أدخل سكلنبح الاصطلاحات الشائعة مثل « اصدار التهديدات » « اعطاء الوعود » . « التخلي عن المبادرة » . « تحديد الاصدقاء والأعداء » . « سلطة الندب » . « قبول التحكيم » . الخ في مفهومه للتحركات بواسطة الادارة البسيطة التي هي النظر الى تلك المصطلحات كبدائل لمكافأة الفرد لنفسه . وقد حاول سكلنبح أيضاً ادخال تغييرات في أسس التفكير الاستراتيجي . وأن اختيار الاستراتيجية . في رأيه ، يعرف بعبارات تجريبية وليس بعمليات شكلية بحتة . ويضم كجزء عام في الدراسة . جهدا لفهم الدافع المختلط للعبة . وعلى هذا يكون سكلنيج قد اثرى نظرية اللعبة بادخال الخبرات البشرية المعقدة في عمليات صنع القرار . وقد

أصل سكلنيج في طريقة تفكيره انماط التفكير الكافية خلف نظرية اللعبة . ومع هذا ، قد لا يكون من الخطأ أن نقول أنه كان ينبغي أن يسهم كثيرا في فهم مشاكل الاستراتيجية في الصراعات الدولية حتى ولو لم يسمع عن نظرية اللعبة .

التقـــــويم Evaluation

ان نظرية المباراة مبنية على افتراضات معينة تحتاج لتقديم دقيق . على الرغم من أنها مرت بتغيرات معينة عند استخدامها من جانب دعاتها الاوائل . ولكن الاقتراضات ذات طبيعة شديدة الارتباط بالنظرية لدرجة أنه يصعب الابتعاد عنها تماما ويمكن إجمال نقاط نقاط تقويمها فيما يأتى :

اولاً: أنها تفترض أن صانعي القرار عقلانيين تماما . وأخلاقيين في قراراتهم وأمامهم معلومات سليمة متاحة . فهل هذا ممكن في الواقع ؟ ان أحسن اللاعبين في الطاولة والبردج يحتمل أن تتوفر لديهم معلومات خاطئة مثل المعلومات الصحيحة تماما . أو يكون لبعضهم فكرة ضعيفة وللبعض الآخر ذاكرة قوية أو يكونون ارتجاليين في اختبارهم أو منطقتين . ولكن المحلل في لعبة السياسة يمكنه أن يتعامل مع موقف مبني اما على معلومات صحيحة أو معلومات غير صحيحة أي أن وجود الذاكرة الجيدة وعدم وجودها . المعلومات السليمة والمعلومات غير السليمة . الحساب السليم وعدم وجود الحساب السليم - ويستطيع أن يتعامل مع موقف تتوفر له بعض الخواص أو تقيضها . وحيث أن هذا الموقف غير موجود . فان الاتجاه لدى المحلل هو أن يعزى للوحدة التي يقوم بدراستها اما ذاكرة قوية أو لا ذاكرة على الاطلاق أو يأخذ موقف توفر ذاكرة في نصف الموقف وينسى كل

شيئ نصف الوقت . ويعرف أنه ينسى كل شيء ويكون ذلك معروفا للشريك أيضاً

ثانياً: وهذه النقطة قد أوضحها جوزيف فليتشر - وهي أن نظرية المباراة لا تهتم باخلاقيات الشخص ولكن ما يسميه « باخلاقيات الموقف » فاللاعب يهتم بالنتائج وليس بالعمليات الوسيطة . وبالاستراتيجية التي يختارها شريكه وليس بماذا يختار هذه الاستراتيجية الخاصة . بمعنى آخر . فاللاعب لا يهتم بشيء الا بنتيجة الاختيار . والدوافع ووجهات النظر تظل خارج الاعتبار . والكذب . والقتل . أو العنف يمكن الحكم عليها بنتائجها وليس على أساس القوانين المطلقة « فالرادع القوى » على سبيل المثال ، مع مضامينه المرعية ، وأمنه الفعلي تناوله بشكل ما بطريق « أخلاق الموقف » وبشكل مختلف تماما والاخلاق التقليدية . وأنها ليس نظرية المباريات وحدها هي التي تفترض أن « أخلاق الموقف » يعتبر « كاخلاق الموقف التي تحتاج لنظرية اللعبة » ، وهناك صعوبة في تحديدة المجال الذي ترتبط به النظرية . عندما نتكلم عن النظرية الاقتصادية أو النظرية الاحصائية أو نظرية صنع القرار فاننا نميز بين النظرية ومجالها وهو تنتسب نظرية المباراة .

ثالثاً: العلاقة اذن ، بين الرياضيات ، ونظرية المباريات وعلم السياسة اذا كانت هناك علاقة على الاطلاق . أو كما يقول شوبيك ، أحد علماء السياسة النظريين والذين يحيلون للتحليل اللفظي ؟ وان التأكيد الزائد على الرياضة والأساليب من جانب فريق من أصحاب نظرية المباريات وعلى المحتوى الجوهري لعلم السياسة من جانب الفريق الآخر هو الذي أدى الى هذا الجدل العقيم الذي لا ينتهي بين

المجموعتين . فمن جهة ، ينظر الرياضي أو عالم الطرق بكبرياء شديد ومن وجهة أخرى يعتبر عالم السياسة إلى الخطة الرياضية الشكلية كلفته . ويتركز الخطأ في أن كل من الفريقين يؤكدان بشدة على وجهة نظرهم . فعالم السياسة نو الاتجاهات الرياضية يعتقد أن نظرية اللعبة لا تنفصل عن أي فهم لظواهر السياسية . بينما عالم السياسة الذي يعارض استخدام النماذج الرياضية يعتبر الجهد المبذول في ذلك جهداً ضائعاً .

وبعد – فانه نظريات المباريات ليست دراسة تجريبية لكيفية صنع القرارات ولكنها نظرية استنباطية للاحوال التي يجب أن تتناولها قرارات لكي تواجه المتطلبات منطقياً . لهذا السبب . فان بعض الكتاب يرى أنها مجرد اطار للتحليل وليست نظرية.

خاتمه حول الاتصال :

مفهوم الاتصال :

يشير مفهوم الاتصال إلى العملية التى عن طريقها يتم ارسال واستقبال الرموز وتتمثل عناصره فى المصدر والرسالة والقناة والمستقبل والتغدية الذاتية والبيئة ، ويقول أبسط فان الاتصال هو العملية التى يقوم المشاركون خلالها بتأسيس المعلومات والمشاركة فيها مع بعضهم البعض من اجل الوصول إلى فهم متبادل . ويعتبر الاتصال أداة لدفع التنمية السياسية فى الدول الناميه على المستويين الفردى والمؤسس واداة رئيسية للتغيير السياسى وصنع رجل الدولة ذى الأفكار الجديدة والمؤهل لدفع التجديد الدائم فى المجتمع . وفى هذا السياق فان بروز مؤسسات الدولة يعتمد فى جزء كبير منه على دفع الاتصال بين عناصر المجتمع المختلفة ، ومن هنا ترتبط بحوث الاتصال ببحوث علوم السياسية التى استثرت بجهود الباحثين فى السياسة والاعلام على السواء .